مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9596

الجمعة، 5 نيسان/أبريل 2024، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيسة	السيدة فرازير	(مالطة)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبينزيا
	إكوادور	السيد دي لا غاسكا
	الجزائر	السيد بن جامع
	جمهورية كوريا	السيد سانغجين كيم
	سلوفينيا	السيد جبوغار
	سويسرا	السيد هاوري
	سيراليون	السيد كانو
	الصين	السيد داي بنغ
	غيانا	السيدة رودريغز – بيركيت
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودوارد
	موزامبيق	السيد أفونسو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كيلي
	اليابان	السيد يامازاكي

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة 10/05.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي أستراليا وإسرائيل وبولندا والمملكة العربية السعودية إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وأقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم لدولة فلسطين ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في هذه الجلسة، وفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التالي اسماهما إلى الاشتراك في هذه الجلسة: السيد راميش راجاسينغهام، مدير التنسيق، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية؛ والسيدة جانتي سوريبتو، الرئيسة والمديرة التنفيذية لمنظمة أنقذوا الأطفال، الولايات المتحدة الأمريكية.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد راجاسينغهام.

السيد راجاسينغهام (*تكلم بالإنكليزية*): يوم الأحد، ستكون ستة أشهر قد انقضت على اندلاع هذا الفصل المروع من الصراع في إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة – ستة أشهر من الألم والحزن لعائلات وأصدقاء القتلى والمحتجزين كرهائن في الهجمات المروعة التي وقعت في 7 تشرين الأول/أكتوبر؛ ستة أشهر من الموت والدمار والحرمان والصدمات والمعاناة التي لا يمكن تصورها لأهل غزة؛ ستة أشهر تضع ضميرنا الإنساني الجماعي وأولوياتنا موضع تساؤل.

في غزة، وفقاً لوزارة الصحة، قتل أكثر من 000 32 شخص، وأصيب أكثر من 000 75 بجروح. ثلثا هؤلاء الضحايا على الأقل هم من النساء والأطفال، وهناك آلاف آخرون في عداد المفقودين، وكثير منهم مدفونون تحت الأنقاض. وأصبح 000 17 طفل الآن غير مصحوبين بذويهم أو منفصلين عن والديهم أو أسرهم، وهم وحدهم وسط الدمار والرعب. وقد هُجّر قسراً نحو 1,7 مليون شخص، أو 75 في المائة من السكان، وأُجبر العديد منهم، مراراً وتكراراً، على الإقامة في الخيام أو الملاجئ المكتظة أو حتى في الشوارع وهم يفتقرون إلى أبسط الضروريات لحياة كريمة وللبقاء. وقد تضرر أو دُمّر الآن نحو 60 في المائة من المساكن. لذلك بات من الواضح أنه لا توجد حماية للمدنيين في غزة، وإذا لم تكن لديهم حماية من أخطار النزاع المسلح هناك، فيجب السماح لهم بالبحث عنها في مكان آخر. لقد غادر بعض الفلسطينيين من غزة بالفعل عبر مصر، ونحن نعلم أن المزيد منهم يحاولون. ومن الأهمية بمكان التذكير بأنه يجب ضمان حق أي شخص مهجّر من غزة في العودة الطوعية، كما يقتضي القانون الدولي.

وأنتقل الآن إلى أحداث الأسبوع الماضي، التي كشفت بأدلة واضحة عن وحشية هذا النزاع غير المعقولة. استمر القصف الإسرائيلي المكثف والعمليات البرية، فضلاً عن القتال العنيف بين القوات الإسرائيلية والجماعات الفلسطينية المسلحة، في معظم أنحاء قطاع غزة، مخلفاً مئات القتلى والجرحى. ولا يزال احتمال شن عملية عسكرية على رفح مستمراً. وكما نعلم جميعاً، فإن العواقب ستتجاوز المعقول.

وفي 1 نيسان/أبريل، كشف انسحاب القوات الإسرائيلية من مجمع الشفاء الطبي المحاصر في مدينة غزة عن تدمير مستشفى والعديد من المباني في المنطقة السكنية المحيطة بها تدميراً شبه كامل. ولم تصل الأمم المتحدة وشركاؤها إلى المرفق إلا اليوم، بعد رفض الطلبات المتكررة، للمساعدة في تقييم حالة المرضى المتبقين وفرزهم وتقدير الاحتياجات على أرض الواقع. كان مستشفى الشفاء أكبر مستشفى في غزة، وكان يخدم في السابق أكثر 000 250 شخص. لا يمكن إحصاء الخسائر التي لحقت بنظام صحي كان في حالة يرثى لها أصلاً، وسط ارتفاع كبير في الاحتياجات الصحية.

ثم، في اليوم نفسه، رأينا سبعة من عمال الإغاثة في المطبخ المركزي العالمي يُقتلون في غارات جوية إسرائيلية متعددة على قافلتهم. كان هؤلاء العمال قد أفرغوا لتوهم أكثر من 100 طن من الإمدادات الإنسانية المنقذة للحياة التي تشتد الحاجة إليها من شحنة المساعدات البحرية الثانية للمطبخ المركزي العالمي ونقلوها إلى مستودع في دير البلح. وقد أبلغوا الجيش الإسرائيلي بتحركاتهم. ونتقدم بأحر تعازينا لأسر وأصدقاء أولئك الأشخاص الشجعان المؤثرين على أنفسهم الذين كانوا هناك لمساعدة إخوانهم من بني البشر في وقت حاجتهم.

ومن المحزن أننا لا نستطيع أن نقول إن ذلك الهجوم المأساوي كان حادثاً معزولاً في هذا النزاع. إنهم ينضمون إلى أكثر من 220 من زملائنا في المجال الإنساني الذين قتلوا – 179 منهم من موظفي الأمم المتحدة، بمن فيهم العديد منهم مع أسرهم. وأكرر قلق الأمين العام البالغ لما نشهده من انتهاكات واضحة للقانون الدولي الإنساني. ويجب التحقيق في الادعاءات بوقوع انتهاكات خطيرة ومحاكمة المشتبه فيهم، ويمكن لجميع الدول الأعضاء – بل ويجب عليها – أن تستخدم نفوذها لمنع ووقف انتهاكات القانون الدولي الإنساني، من خلال الضغط الدبلوماسي والاقتصادي، وربط صادرات الأسلحة بالامتثال لقواعد الحرب، والتعاون في مكافحة الإفلات من العقاب.

لم يكن الحادث الذي وقع في 1 نيسان/أبريل مأساة لعمال الإغاثة في المطبخ المركزي العالمي الذين قتلوا ولأسرهم ولأصدقائهم فحسب، بل كان أيضاً مأساة لشعب غزة. أجبر الافتقار إلى حماية بعثات المعونة الذي لا يمكن إنكاره المطبخ المركزي العالمي ومنظمة إغاثية أخرى على الأقل، هي منظمة أنيرا غير الحكومية، على تعليق عملياتها. توفر المنظمتان الطعام لمئات الآلاف من الأشخاص في غزة كل أسبوع. ومن غير الواضح متى سيُستأنف عملها.

يأتي ذلك وسط أزمة غير مسبوقة لانعدام الأمن الغذائي في غزة التي تتأرجح على حافة المجاعة، إن لم تكن قد وقعت فيها بالفعل. وفي جميع أنحاء غزة، تتزايد ندرة الغذاء والمياه الصالحة للشرب، ويعتمد جميع سكان غزة تقريباً على المساعدات الغذائية غير الكافية على الإطلاق للبقاء على قيد الحياة. وتنتشر الأمراض، مما يُسهم في زيادة سوء التغذية الحاد، ولا سيما بين النساء والأطفال. في شمال غزة، أفادت اليونيسف أن 1 من كل 6 أطفال يعاني من سوء التغذية الحاد، ويقدر أن 3 في المائة منهم يواجهون أشد أشكال الهزال، مما يتطلب علاجاً فورياً. ويُعتقد أن ما لا يقل عن 31 شخصاً، بينهم 28 طفلاً، قد ماتوا جوعاً في الأسابيع الأخيرة. إنها حالة تتطلب عملاً متضافراً في الوقت الحالي – فانتظار تصنيف المجاعة بأثر رجعي أمر لا يمكن الدفاع عنه على الإطلاق.

وعلى الرغم من المخاطر، يواصل عمال الإغاثة جهودهم لتقديم المساعدات للناس في جميع أنحاء غزة من خلال جميع الوسائل المتاحة. يشمل ذلك توزيع الأغذية والمياه والمواد الطبية والمواد غير الغذائية والوقود وعمليات الإجلاء الطبي. وفي الأسبوع الماضي، وصلت الأمم المتحدة وشركاؤها بالمساعدة الغذائية إلى متوسط يومي قدره 000 550 شخص، على الرغم من أننا لم نتمكن من إيصال سوى 4 في المائة من هذه المساعدات إلى مدينة غزة وشمال غزة.

وتواصل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) إدارة سبعة مراكز للرعاية الصحية تقدم 000 23 استشارة كل يوم وقد أعطت 000 53 جرعة لقاح منذ بداية الحرب. ولكن لا يمكن أن نكرر بما فيه الكفاية أن حجم ومدى المساعدة التي يمكننا إيصالها إلى الناس في غزة غير كافيين على الإطلاق. إن العقبة الرئيسية، مهما كانت المساعدات التي يتم جلبها، هي قدرتنا على توزيعها داخل غزة، وخاصة في الشمال. ومن العوامل المقيّدة الجسيمة منع الأونروا – العمود الفقري للاستجابة الإنسانية – من العمل في شمال غزة. وإذا أردنا درء المجاعة ومعالجة الحالة الإنسانية الكارثية غير المعقولة في غزة، يجب أن تتاح للأونروا – بل وجميع المنظمات الإنسانية غير المتحيزة – إمكانية الوصول الآمن والسريع ودون عوائق إلى جميع المدنيين المحتاجين. وببساطة، لا يوجد بديل للخدمات التي تقدمها الأونروا.

ومن المآسي القاسية لما وصلت إليه الأمور يوم الأحد بصورة غير مرغوب فيها أنها لا تمثل نهاية للموت والدمار والمعاناة الإنسانية

التي حدثت في الأشهر الستة الماضية. فهي لا تضع حداً لمحنة أولئك الذين ما زالوا محتجزين كرهائن وعذاب أسرهم. وذلك على الرغم من الالتزامات الواضحة بموجب القانون الدولي الإنساني؛ وعلى الرغم من الأمر الاحترازي الذي أصدرته محكمة العدل الدولية والذي يقضي بأن تتخذ إسرائيل جميع التدابير اللازمة والفعالة لكي تكفل، دون تأخير، توفير الخدمات الأساسية والمساعدة الإنسانية التي تمس الحاجة إليها دون عوائق؛ وعلى الرغم من اعتراف المجلس بالحاجة إلى توسيع تدفق المعونة إلى غزة وداخلها؛ وعلى الرغم من قرار المجلس الذي يطالب بوقف فوري لإطلاق النار في شهر رمضان (القرار 2728 (2024)).

لا يمكن السماح باستمرار هذه المأساة. ويجب إطلاق سراح جميع الرهائن فوراً ومعاملتهم معاملة إنسانية إلى أن يتم الإفراج عنهم. وبالمثل، يحتاج سكان غزة إلى الامتثال الكامل للقانون الدولي الإنساني ولأوامر محكمة العدل الدولية. وهم في حاجة إلى الامتثال لقرارات مجلس الأمن. والأهم من ذلك كله أنهم في حاجة إلى أن تنتهي هذه الحرب المدمرة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد راجاسينغهام على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة سوريبتو.

السيدة سوريبتو (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة المجلس بشأن الحالة الإنسانية في غزة.

بينما نجلس هنا اليوم، وكما استمع المجلس من فوره، قتل أكثر من 220 من العاملين في المجال الإنساني في غزة – وهو أكبر عدد من الضحايا في دوائر العمل الإنساني في العصر الحديث. أولاً وقبل كل شيء، أود أن أشيد بالعاملين في المجال الإنساني الذين زهقت أرواحهم – الذين قتلوا – في هذا النزاع. وكان جميعهم تقريباً من الفلسطينيين. لقد قُتلوا وهم يخدمون مجتمعاتهم، ربما في أسوأ ظروف حياتهم ومسيرتهم المهنية. لقد عملوا بلا كلل يوماً بعد يوم لإنقاذ الأرواح، وإطعام الجياع، وتوفير الرعاية الطبية للمرضى والجرحى، وتوفير المأوى والحماية. لقد كانوا محترفين في قيامهم بهذه الاستجابة لمعايير المبادئ الإنسانية التي توجه قطاعنا العالمي. لقد تمسكوا بجانبهم الأخلاقي من الصفقة. ولم تفعل ذلك أطراف هذا النزاع – بما في ذلك الأعضاء الممثلون في مجلس الأمن.

قتل أحد زملائي، سامح عويضة، في غارة جوية إسرائيلية في 12 كانون الأول/ديسمبر، مع أسرته بأكملها. وجاءت تلك الضربة بعد أيام من استخدام حق النقض ضد مشروع قرار لوقف إطلاق النار (S/2023/970) في هذه القاعة (انظر S/PV.9499). كان سامح وزوجته فاطمة أبوين فخورين لأربعة أطفال: محمد وعمره 12 عاماً، وهبة عمرها 11 عاماً، وزينة عمرها 3 أعوام، وزين بعمر عامين. ماتوا معا، مدفونين تحت أربعة طوابق من الأنقاض.

وتقع على أطفال، مثل سامح، وطأة النزاع. وأفضل من عبر عن ذلك مؤسس منظمة إنقاذ الطفولة منذ أكثر من 100 عام: "كل حرب هي حرب ضد الأطفال". ومن المحزن أن هذا لا يزال صحيحا اليوم، لا سيما في غزة.

ففي هذا النزاع، قتل 000 14 طفل بعنف. وهناك آلاف آخرون في عداد المفقودين، ويفترض أنهم مدفونون تحت الأنقاض. وإذا جلست هنا وقرأت اسم وعمر كل طفل إسرائيلي وفلسطيني مات منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر فسوف يستغرق الأمر أكثر من 18 ساعة. لقد قتل عدد أكبر من الأطفال في هذا النزاع من الذين قتلوا في جميع النزاعات المسلحة على الصعيد العالمي، كل عام، على مدى السنوات الأربع الماضية.

إن الأطفال ليسوا بالغين صغار. فلهم وضع خاص في النزاعات. ولديهم مواطن ضعف محددة ومجموعة إضافية من الحقوق الممنوحة لهم، والتزامات مميزة مستحقة لهم. فيجب حمايتهم. ومع ذلك، أُخذ الأطفال كرهائن. وشوه آلاف الأطفال وانتزعت أطرافهم منهم بالأسلحة المتفجرة وشوهوا بالرصاص وأحرقوا وسحقوا أو أصيبوا بأمراض يمكن الوقاية منها.

إن من المحتم أنه بعد شهور من الحرمان المنهجي والمتعمد من الحصول على المساعدات الإنسانية، يموت الأطفال الآن من سوء

التغذية والجفاف في غزة. وبعد أن حرموا من الطعام والماء بسبب الحصار الوحشي وغير القانوني، جُوِّعُوا حتى الموت.

إن أول ما أصابني بصدمة عندما وصلت إلى غزة الأسبوع الماضي هو عدد الأطفال الذين كانوا يركضون بالفعل بدون أحذية – فوق الزجاج والركام والحطام. كانوا يركضون يائسين بحثا عن الطعام والماء لأنه لا يسمح بدخول ما يكفي إلى غزة. كانوا يعانون من سوء التغذية بشكل واضح للعيان. وإجمالا، فإن 000 350 طفل تقل أعمارهم عن 5 سنوات معرضون لخطر المجاعة، في هذه اللحظة التي نتكلم فيها. إن العالم يحدق في برميل مجاعة من صنع الإنسان. ويشكل الجوع في الشمال، حيث يلجأ الناس الآن إلى أكل علف الحيوانات أو أوراق الأشجار، مصدر قلق خاص.

وإذا واصلنا السير على هذا الدرب – أي أن تنتهك جميع أطراف النزاع بشكل صارخ قواعد الحرب والقانون الدولي الإنساني وتنعدم المساءلة وترفض الدول القوية استخدام أدوات النفوذ المتاحة لها – فإن المجموعة التالية من الوفيات الجماعية للأطفال في غزة لن تكون بسبب الرصاص والقنابل. ستكون من الجوع وسوء التغذية.

وهذا التردد والتقاعس خيار، والخيارات لها عواقب. إن سوء التغذية الحاد ليس موتا هادئا أو غير مؤلم. فعندما يجوع الأطفال، تضعف أجسادهم. وعضلاتهم توهن وبصرهم يضعف. وتفشل أجهزة المناعة والأعضاء؛ وتتوقف القلوب. وفي تلك المرحلة، يكون الأطفال أضعف من أن يبكوا.

وأثناء وجودي في غزة، زرت بعض البرامج الإنسانية الممتازة التي يعمل بها أشخاص رائعون، بمن فيهم زملائي وكثيرون غيرهم. رأيت مستشفى ميدانيا أقيم في غضون 14 يوما باستخدام المواد المتاحة محليا فقط لأنه لم يسمح بدخول مواد أخرى. وتلك الجهود البطولية تكافح ضد موجة عارمة من الاحتياجات. ولا يوجد صرف صحي يذكر. وكان لدى المجتمع الذي زرته مرحاض واحد لـ 600 شخص. كانت النساء يقفن في الطابور لمدة ثلاث ساعات لاستخدامه.

تشكل المدارس عادة العمود الفقري لحماية الأطفال وهي مكان يمكن للأطفال فيه التماس الخدمات الإنسانية والحياة الطبيعية. فالتعليم، من نواح كثيرة، منقذ للحياة. ولكن ليس في غزة، حيث كل طفل خارج المدرسة وحيث تم تدمير 80 في المائة من المرافق التعليمية. لقد وجدت فرقنا أن كل قطعة تقريبا من المعدات التعليمية في غزة – الكراسي والمكاتب والكتب المدرسية – إما دمرت أو أحرقت من قبل أشخاص يائسين يحاولون البحث عن تدفئة.

ولم أتحدث حتى عن الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي. فكروا في الصدمات التي يعاني منها هؤلاء الأطفال والعائلات، والأهوال التي ما زالوا يعيشون فيها. وينبغي ألا يتعرض طفل واحد لمثل هذا الموت والعنف. أخبرتني إحدى الأمهات في مجتمع زرته أنها بحاجة إلى دعم الصحة العقلية أكثر من الطعام، وهو تعليق مثير للاهتمام في سياق المجاعة التي تلوح في الأفق.

وعلى الرغم من المخاطر اليومية، يعود العاملون في المجال الإنساني إلى العمل لأننا نعتقد أن للمدنيين في النزاعات الحق في الحصول على الأساسيات التي تحافظ على الحياة، حتى عندما لا يستطيعون الحصول على السلام والأمن. وبوصفنا مجتمعا عالميا، اتفقنا على القوانين الإنسانية الدولية المصممة لجعل هذا العمل ممكنا وفعالا وآمنا بقدر ما يمكن توقعه. ولكن ذلك ليس هو الحال اليوم في غزة. فلا يوجد مكان آمن، ولا أحد في مأمن.

إننا نسمع قادة العالم يؤكدون على أهمية الوصول ويدعون إلى تجنب الاشتباك وحماية المدنيين والتحقيقات السريعة والدروس المستفادة ودعم القانون الإنساني وما إلى ذلك. ويخلق هذا الخطاب انطباعا خاطئا بأن النظام الإنساني في غزة يحظى بالأولوية. والأمر ليس كذلك. الكلمات تكذب التقاعس عن العمل.

تريد منظمات المعونة من المجلس أن ينصت إلى هذا. فلنكف عن التظاهر بأن حماية المدنيين تحظى بالأولوية. إننا غارقون في العوائق. فحياة الإنسان لا تحظى بالأولوية – لا حياة المدنيين والأطفال وبالتأكيد ليست حياة العاملين في المجال الإنساني. والتحقيق لا يكفي. إننا بحاجة إلى العمل؛ نحن بحاجة إلى تغيير. إننا بحاجة إليه الآن. لنتيح للعاملين في المجال الإنساني إمكانية الوصول الآمن ونوقف إطلاق النار ويمكننا إنقاذ الأرواح.

إننا نعرف كيف نحقق الاستقرار للأطفال الذين يموتون من سوء التغذية. نعرف كيفية علاج مرض الإسهال. ونتصدى لتلك التهديدات القاتلة لصغار الأطفال في جميع أنحاء العالم، وظللنا نفعل ذلك منذ قرن من الزمان. فهو ليس أمرا معقدا؛ إنه حساس ولكنه مباشر. نحن نعرف كيف نفعل ذلك.

نتشاطر إحداثياتنا مع منسق أعمال الحكومة في المناطق والجيش الإسرائيلي. ونقوم بذلك لكل حركة وكل موقع من مواقعنا ومراكز توزيعنا. ولن نسير على الطريق إذا لم يكن لدينا تأكيد بأن اتصالاتنا قد تم تلقيها وأن حركتنا قد تم تفادي التضارب بشأنها. ما يثير القلق بشأن وفاة زملائنا من منظمة المطبخ المركزي العالمي الأسبوع الماضي هو أنهم فعلوا كل ما كان يفترض أن يفعلوه، لكنهم مع ذلك قتلوا.

ولا يكاد يكون أمرا غير معروف أننا نريد من المجلس أن يتخذ قرارا بوقف دائم لإطلاق النار، بما في ذلك تدابير قوية لضمان امتثال أطراف النزاع، لإنفاذ وقف إطلاق النار والقرارات التي اتخذت بالفعل. ويجب على الدول الأعضاء أن تتوقف عن تأجيج الأزمة بالأسلحة التي تبيعها لأطراف النزاع.

ولئن كان فتح معبر إيريتز أمس موضع ترحيب وطال انتظاره، فلا بد من فتح جميع نقاط العبور. إننا بحاجة إلى إغراق غزة بالغذاء والماء والمعونة من أجل منع المزيد من المآسي. إننا بحاجة إلى وصول المساعدات الإنسانية من دون عوائق إلى جميع أنحاء غزة. يجب السماح بدخول المزيد من المساعدات واستئناف المواد التجارية لأن الأسواق بحاجة إلى العمل مرة أخرى. ويجب أن تكون لدينا خطة لتمويل وإعادة بناء البنية التحتية الحيوية، مثل المستشفيات والمدارس وأنظمة المياه والمنازل.

أعلم أن القرارات المتخذة في القاعة لا تؤدي على الفور إلى تغيير السلوك على الأرض. وقد رأيت ذلك بوضوح شديد في الأسبوع الماضي في غزة، حيث بدا أن القصف في رفح اشتد في المساء بعد اتخاذ القرار 2728 (2024). ولا يحدث وقف إطلاق النار أو السلام إلا عندما يريده الرجال الذين يحملون البنادق أو عندما يبدو أنه الخيار الأفضل لهم. غير أن ما يحدث في القاعة مهم للمساءلة ولوضع المعايير التي نتوقع من الجميع الالتزام بها.

ولذلك، ندعو كذلك الأمين العام إلى إدراج جميع أطراف النزاع في قائمة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في التقرير السنوي المقبل عن الأطفال والنزاعات المسلحة. إننا نواجه أزمة مساءلة وإفلات من العقاب، ويجب معالجتها إذا أردنا كسر حلقة العنف ومنع وقوع المزيد من الانتهاكات في المستقبل.

إن ما رأيته وسمعته في غزة الأسبوع الماضي كان مُجَرِّدًا من الإنسانية – ليس فقط للأهالي في غزة. إنه أمر مُجَرِّد لنا جميعا من إنسانيتنا إذا وقفنا مكتوفي الأيدي وسمحنا بحدوث ذلك. ولدى العالم – الناس في القاعة – الأدوات اللازمة لمعالجة هذه الأزمة. إنهم يفتقرون فقط إلى الإرادة السياسية لاستخدامها. وبالنيابة عن جميع الأطفال في غزة، أحث المجلس على اتخاذ إجراء.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيدة سوريبتو على إحاطتها الهامة والمؤثرة جدا.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد بن جامع (الجزائر) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد راميش راجاسينغهام والسيدة جانتي سوريبتو على إحاطتيهما. إننا معجبون بعملهما من أجل المحتاجين ونقدره كثيرا.

ونعرب عن خالص تعازينا لجميع أسر العاملين في مجال المعونة الذين قتلتهم السلطة الإسرائيلية القائمة بالاحتلال في غزة.

واليوم، نجتمع مرة أخرى فيما يدخل العدوان على المدنيين الفلسطينيين الأبرياء، في غضون يومين، شهره السادس – ستة أشهر من الهمجية والعقاب الجماعي، ستة أشهر من المعاناة يكابدها سكان غزة، ستة أشهر تختبر ضميرنا الإنساني، ستة أشهر تختبر النظام الدولي وقدرتنا على الحفاظ على التعايش للأجيال المقبلة، ستة أشهر دفعت جميع سكان غزة صوب هوة المجاعة.

لقد لاحظت محكمة العدل الدولية أن "المجاعة لم تعد مجرد خطر يواجهه الفلسطينيون في غزة... ولكنها أصبحت واقعا يعيشونه بالفعل". ولمعالجة هذه الحالة، أصدرت محكمة العدل الدولية أمرين لتخفيف معاناة الشعب الفلسطيني. غير أن السلطة الإسرائيلية القائمة بالاحتلال لم تمتثل.

وأخيرا، تصرف مجلس الأمن أيضا بالمطالبة بوقف فوري لإطلاق النار من خلال قراره 2728 (2024). مع ذلك، وبعد أكثر من 10 أيام من اعتماده، ترفض السلطة القائمة بالاحتلال بصورة سافرة تنفيذه، وهو سلوك لا يليق بعضو في الأمم المتحدة ملزم، بموجب المادة 25 من ميثاق الأمم المتحدة، بتنفيذ قرارات مجلس الأمن. غير أن ذلك ليس بالمستغرب من آلة القتل التي ترتكب جميع انتهاكات القانون الدولي مع الإفلات التام من العقاب. وهي واثقة تماما من أنها لن تخضع للمساءلة أبدا. وتواصل السلطة القائمة بالاحتلال ارتكاب المزيد من الجرائم والمزيد من الانتهاكات. يجب أن نضع حدا لهذا السلوك الشاذ.

إن الجريمة التي ارتكبت ضد موظفي المطبخ المركزي العالمي ليست مفاجئة وليست استثناء. لقد كان هجوما استهدفهم بشكل منهجي، سيارة تلو الأخرى، كما ذكر الشيف خوسيه أندريس بويرتا، مؤسس المطبخ المركزي العالمي. إنه مجرد فصل جديد في كتاب يعج بالجرائم المرتكبة. هنا الضحايا ليسوا فلسطينيين. إن قتلهم الوحشي يستحق الإدانة ذاتها.

ولن يكون هناك ما يبرر التغطية الإعلامية الواسعة والغضب إن لم يكونا مساويين للرد على قتل المدنيين الفلسطينيين. هل ينبغي لنا أن ننسى أن السلطة القائمة بالاحتلال قتلت أكثر من 33 000 فلسطيني، أكثر من 70 في المائة منهم من النساء والأطفال، منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر؟ هل لنا أن نتذكر أن السلطة القائمة بالاحتلال قتلت 224 من العاملين في مجال تقديم المعونة منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر؟ هل ينبغي لنا أن نتذكر أن 484 عاملا في المجال الصحي قتلوا منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر؟

إن رد فعل السلطة القائمة بالاحتلال على ذلك الحادث المروع مخجل. لماذا يستحق هؤلاء الأشخاص السبعة اعتذارات من أعلى سلطات الاحتلال بينما لا يستحق آلاف الفلسطينيين الأبرياء الذين ذبحوا خلال الأشهر الستة الماضية شيئا؟ لم نسمع أي اعتذار من أولئك الذين يعلنون أنهم محبون للسلام. إنهم يثبتون بأفعالهم أنهم لا يعتبرون الفلسطينيين بشرا مثل غيرهم من البشر، بل بالأحرى، كما قالوا، هم حيوانات بشرية. بالنسبة لنا، كل روح من الأرواح مهمة. حياة الفلسطينيين مهمة. حياة الجميع مهمة.

وأقول للذين يؤمنون بتحقيقات وعدالة السلطة الإسرائيلية القائمة بالاحتلال، أين العدالة لراشيل كوري؛ أين العدالة لجيمس ميلر؛ وأين العدالة لتوم هرندل، على سبيل المثال لا الحصر؟ لقد قتل نشطاء السلام هؤلاء قبل سنوات، ولم تتحقق العدالة لهم. إن قتل العاملين في المجال الإنساني في غزة ليس سوى استمرار لعقيدة القمع والاحتلال التي تمارس في فلسطين. اقتلوا الفلسطينيين والمتعاطفين معهم، ولديكم تفويض مطلق. ومرة أخرى، سيكون الحكم هو أن تلك كانت حوادث مؤسفة، وأن الضحايا عرّضوا أنفسهم للخطر بالدخول عمدًا إلى منطقة حرب، حتى في إطار تفادي التضارب.

ومنذ بدء العدوان، قالت الأمم المتحدة ووكالاتها والمنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة الإنسانية والدول الأعضاء إن آلية تفادي التضارب في غزة غير فعالة. وذلك ليس بسبب غياب التنسيق، بل يرجع إلى عمل متعمد لبث الخوف بين الفلسطينيين ومن تسول له نفسه مساعدتهم.

لقد قلنا ذلك، ونكرره مرة أخرى اليوم: لا يمكن أن يُطلب من الجهات الفاعلة الإنسانية أن تعمل على الرغم من المخاطرة بحياتهم. يجب طمأنتهم بضمان الظروف التي تسمح لهم بالوصول إلى المحتاجين. ولا يمكن تهيئة تلك الظروف إلا بوقف فوري لإطلاق النار. وإلا فإن السكان الفلسطينيين يواجهون خطر تركهما ليدبروا أمورهم بأنفسهم، وسيصبح الأسوأ حينها حتميا: آلاف الوفيات من الجوع، كما تنبأت تقارير مختلفة. وستزداد تلك الحالة سوءا بقرار المطبخ المركزي العالمي تجميد عملياته والممر البحري من قبرص، وهو قرار اتُّخذ في الوقت الذي تواصل فيه قوة الاحتلال الإسرائيلية

حملتها ومحاولاتها لعرقلة وتفكيك وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى التي تشكل العمود الفقري لعملية الأمم المتحدة الإنسانية في غزة.

ولا يمكن أن يظل المجتمع الدولي ومجلس الأمن بلا حراك بينما تُسلب الحياة من غزة. وباسم الإنسانية، يجب أن نتحرك ونبادر إلى العمل الآن.

السيدة رودريغز – بيركيت (غيانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري لمقدمي الإحاطتين، السيد راجاسينغهام والسيدة سوريبتو، على الأفكار الثاقبة التي قدماها بشأن الأزمة المتفاقمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخاصة فيما يتعلق بحالة الأمن الغذائي والظروف الخطيرة التي يؤدي فيها العاملون في المجال الإنساني عملهم.

قبل أسبوعين، اجتمع المجلس وطالب بوقف فوري لإطلاق النار في غزة خلال شهر رمضان، كان يُتوخى أن يمهد وقف إطلاق النار الطريق لوقف دائم للأعمال القتالية (انظر S/PV.9586). وكان من المتوخى أيضا أن يهيئ وقف إطلاق النار الظروف لتيسير توسيع نطاق المساعدة الإنسانية في غزة. ومما يؤسف له أن القرار 2728 (2024) يُقابل بالتجاهل التام، بينما تزداد الحالة الإنسانية سوءا. وفي الأيام التي تلت 25 آذار/مارس، دُمر مستشفى الشفاء تدميرا كاملا وشهد العالم هجوما وحشيا سافرا على قافلة تابعة لمنظمة المطبخ المركزي العالمي أسفر عن مقتل سبعة من أعضاء فريقها. وتتعاطف غيانا مع أسر جميع الذين فقدوا أرواحهم في تلك الظروف المأساوية.

لقد أبرزنا مرارا وتكرارا حقيقة أن آليات تفادي التضارب والإخطار لا تؤدي وظيفتها، مما يهدد بشدة سلامة وأمن العاملين في المجال الإنساني في قطاع غزة. ونتيجة لذلك، قُتل أكثر من 200 عامل إغاثة في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023. وتشكل عمليات القتل العشوائي تلك للعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية عملا فظيعا غير قانوني لا بد من التحقيق فيه ويجب محاسبة مرتكبيه.

وقد ظهر نمط من العنف في النزاع يتمثل في شن هجمات عشوائية على العاملين في المجال الإنساني والوكالات الإنسانية، بما فيها وكالات الأمم المتحدة. ويتحمل المدنيون الفلسطينيون في نهاية المطاف وطأة تلك الأعمال. وعندما تقرر الوكالات الإنسانية تقييد عملياتها أو تعليقها بسبب الظروف الخطيرة في قطاع غزة، يقل عدد المدنيين الذين يمكنها مساعدتهم وبالتالي تزداد الحالة الإنسانية سوءا.

وتشمل استراتيجية العقاب الجماعي الذي يعاني منه الشعب الفلسطيني استخدام التجويع كأسلوب من أساليب الحرب، كما يتجلى في جملة أمور، منها الهجمات الوحشية التي تستهدف من يحاولون تلبية احتياجات الفلسطينيين الذين يتضورون جوعا. وتعرض الفلسطينيون أنفسهم لهجمات قاتلة حينما كانوا يبحثون عما يسد رمقهم. ونحن على دراية بنتائج تلك الاستراتيجية: سوء التغذية والمجاعة اللذان يتسبب فيهما الإنسان والمرض والموت. ونذكر بأحدث تقرير للتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي الذي توقع حدوث مجاعة في محافظات شمال غزة بين منتصف آذار/مارس ونهاية أيار/مايو. وتعتقد غيانا أن المجاعة موجودة بالفعل في غزة وتشير، على سبيل المثال، إلى التقييم الذي أجرته اليونيسف في شهر آذار/مارس والذي يُظهر أن واحدا من كل ثلاثة أطفال دون سن الثانية يعاني من سوء التغذية الحاد في الشمال وإلى تقارير اليونيسف التي تُفيد بأن العديد من الأطفال، بمن فيهم الرضع، قد ماتوا بسبب سوء التغذية. ومن المرجح أن يواجه الأطفال الذين سيُكتب لهم البقاء تحديات خطيرة في مرحلة البلوغ، مما سيؤثر على نوعية حياتهم وإنتاجيتهم، وبالتالي قدرتهم على المساهمة في تنمية وطنهم. ولا يسعنا إذن إلا أن نستنتج أن هناك هدفا لهذا المسلك الجنوني منفلت العقال تجاه الفلسطينيين في غزة، كما أنه يهدد بقاء الأمة في حد ذاته.

ويحظر القانون الدولي الإنساني استخدام التجويع كسلاح من أسلحة الحرب. وبالتالي، ينبغي حماية أولئك الذين يسعون إلى توفير الإغاثة الإنسانية للمدنيين الذين يتضورون جوعا في النزاعات المسلحة وعدم استهدافهم. وتدين غيانا بأشد العبارات جميع الهجمات على

العاملين في المجال الإنساني وموظفي الأمم المتحدة العاملين في قطاع غزة وتدعو إسرائيل إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي.

وتؤكد غيانا أيضا على العمل الحاسم الذي تقوم به وكالات مثل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في توفير المساعدة الغذائية والرعاية الطبية والمعونة الطارئة وغيرها من أشكال الدعم الحيوي للشعب الفلسطيني. وندعو السلطات الإسرائيلية إلى التراجع عن قرارها والسماح للأونروا بتقديم الخدمات المنقذة للحياة للسكان في شمال غزة. ونشدد على الحاجة إلى ضمان التمويل الكافي للأونروا وندعو الدول الأعضاء إلى زيادة تبرعاتها للوكالة كاستثمار مباشر في الاستجابة الإنسانية في غزة.

ونشدد أيضا على أهمية فتح طرق إضافية مؤدية إلى غزة، ولا سيما الطرق البرية. وننوه بإعلان إسرائيل عن فتح معبر إيريتز مؤقتا ومنح الإذن باستخدام ميناء أشدود. ونأمل ألا تجعل عمليات التحقق المرهقة هذه الإجراءات عديمة الجدوى تقريبا.

ختاما، تدعو غيانا إلى الالتزام بالقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. كما أن المساءلة عنصر محوري في القانون الدولي، ونحث المجلس على ضمان ألا تواصل السلطة القائمة بالاحتلال انتهاكاتها الصارخة للقانون الدولي.

السيد جبوغار (سلوفينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم جزيل الشكر سيدتي الرئيسة. وأود أيضا أن أشكر مقدمي الإحاطتين، السيد راجاسينغهام والسيدة سوريبتو.

نجتمع نحن الـ 15 حول الطاولة في مجلس الأمن ويتحمل 15 منا مسؤولية حماية المدنيين في غزة. ولو كنا نجتمع اليوم في شمال غزة، لكنا قد تخلينا نحن الـ 15 جميعا عن بعض وجبات الطعام خلال الأشهر الماضية. ولقضى عشرة منا أياما وليال كاملة من دون طعام. وسيكون نصفنا في حاجة ماسة إلى المعونة الإنسانية، وأخيرا، سيكون خمسة منا على الأقل آباء لأطفال يعانون من سوء التغذية الحاد الوخيم الذي يهدد الحياة وتترتب عليه عواقب تدوم مدى الحياة.

إننا لا نجتمع في غزة، بل نستمع إلى السيدة سوريبتو؛ ربما كان ينبغي أن نجتمع في غزة. إننا نجتمع في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة حيث ندرك جيدا إمكانية منع المجاعة التي تلوح في الأفق في شمال غزة وخطر المجاعة في سائر أنحاء قطاع غزة.

ويعني وجود مجاعة بسبب النزاع ومن صنع الإنسان الفشل الذريع للمجتمع الدولي والانتهاك الجسيم للقانون الدولي الإنساني. ويُستخدم التجويع كسلاح من أسلحة الحرب. إن انتظار إعلان المجاعة لن يغير للأسف أي شيء على أرض الواقع، ولكننا نعرف ما الذي يمكن أن يؤدي إلى حدوث تغيير: الوقف الفوري لإطلاق النار؛ والسماح بإيصال المساعدات الإنسانية بشكل كامل وآمن ومأمون ومن دون عوائق، ولا سيما عن طريق البر، لتوفير الأطعمة المغذية والمياه والأدوية في ظروف آمنة وبكميات كافية؛ واستعادة خدمات الصحة والمياه والصرف الصحي وتوفير الطاقة؛ وتدبير ملاجئ ملائمة للمدنيين.

ولكي تصل المعونة إلى المحتاجين، نحتاج إلى العاملين في المجال الإنساني، وهم أشجع من أنجبتهم البشرية وأكثرهم شفقة. إنهم يضحون بأمنهم وحياتهم لإنقاذ الآخرين. ويجب أن يتمكنوا من أداء رسالتهم بلا خوف مستمر. ويجب أن تُكفل لهم السلامة والأمن وحرية التنقل وأن يحصلوا على ما يلزمهم من معدات ودعم. ونكرر دعوتنا المستمرة إلى احترام القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، احتراما كاملا. ويشمل ذلك ضمان سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة وجميع الموظفين الآخرين المشاركين في أنشطة الإغاثة الإنسانية. ونحن ممتنون عميق الامتنان لجهود وعمل الأمين العام ومنظومة الأمم المتحدة بأسرها، ولا سيما وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية والطبية وموظفيها.

وأريد أن أكون واضحًا: لا شيء في هذه الحرب يحدث بالصدفة. إن خوض هذه الحرب هو اختيار. وعدم احترام القانون الدولي الإنساني هو اختيار. وعواقب هذه الحرب، بما ترتب عليها من موت ودمار غير

مسبوقين وإضعاف الأطفال لدرجة أنهم لا يستطيعون البكاء، لا يمكن إلا أن تكون اختيارا.

وبعد الهجوم المروع على منظمة المطبخ المركزي العالمي والهجمات السابقة على الأونروا ومنظمة أطباء بلا حدود وغيرهما، وصل عدد القتلى من العاملين في المجال الإنساني في غزة إلى 224 شخصًا. وندين جميع الهجمات على العاملين في المجالين الإنساني والطبي وموظفي الأمم المتحدة في غزة ونشدد على دعوتنا إلى المساءلة. إن وجوه الإنسانية المتبقين في غزة يتعرضون للهجوم، وهم يتعرضون للهجوم منذ ستة أشهر.

لقد اتخذ المجلس ثلاثة قرارات بشأن الحالة في غزة، كان آخرها القرار 2728 (2024)، الذي يدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار يؤدي إلى وقف دائم ومستدام لإطلاق النار وإطلاق سراح الرهائن وإيصال المساعدات الإنسانية. إن أوامر محكمة العدل الدولية ملزمة وقرارات مجلس الأمن ملزمة لكل دولة عضو في الأمم المتحدة. ولا بد من تنفيذها. ويتوقف النظام الدولي وأمننا الجماعي على احترام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والالتزام الذي نتقيد به جميعا.

في يوم الأحد من هذا الأسبوع سيكون قد مر على بدء الحرب في غزة ستة أشهر. وبعد مرور ستة أشهر، لا بد من التفكير في المعاناة المستمرة للمدنيين والرهائن في غزة، ليس من خلال المناقشات وحدها بل باتخاذ إجراءات حاسمة ومؤثرة. إن ستة أشهر من الدمار والخراب لا يمكن أن تكون مجرد معلم بارز نتذكره بعقد جلسة لمجلس الأمن. وقد رأينا الآثار غير المباشرة لهذا النزاع في منطقة الشرق الأوسط بأكملها تقريبًا. إن النزاع في غزة يشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين، وينبغي للمجلس أن يحرص على وضع حد له.

السيد هاوري (سويسرا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة الطارئة ونشكر المتكلمين على إحاطتيهما.

في الشهر الماضي، اجتمع المجلس بناء على طلب غيانا وسويسرا، بوصفهما منسقين غير رسميين بشأن مسألة النزاع والجوع، محذرا من انعدام الأمن الغذائي في قطاع غزة (انظر S/PV.9560).

وقد سمعنا الأمم المتحدة تؤكد بإصرار على أنه من دون وقف فوري لإطلاق النار، فإن المجاعة في غزة تكاد تكون حتمية. وعلى الرغم من اتخاذ القرار 2728 (2024)، الذي يطالب بوقف فوري لإطلاق النار، استمر القتال وتفاقم انعدام الأمن الغذائي. إن عدم إمكانية الحصول على الغذاء وعدم كفاية إمدادات المياه والزراعة وإنتاج الغذاء أمر كارثي بالنسبة لسكان قطاع غزة.

وتعرب سويسرا عن فائق احترامها لجميع العاملين في قطاع المساعدة الإنسانية الذين يخاطرون بحياتهم لتقديم الإغاثة. وقلوبنا اليوم مع منظمات وأسر أكثر من 200 من العاملين في المجال الإنساني الذين قتلوا في غزة منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر. إن الهجمات على العاملين في المجال الإنساني انتهاك للقانون الدولي الإنساني ويجب أن تتوقف فوراً. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب اتخاذ تدابير ملموسة لتفادي التضارب.

لقد أصبح قطاع غزة بسرعة أخطر مكان للعاملين في المجال الإنساني. ويجبر انعدام الأمن واسع النطاق والقيود المفروضة على التنقل المنظمات الإنسانية على تعليق عملياتها في وقت تشتد فيه الاحتياجات الإنسانية. ونتيجة لذلك، فإن نظام المساعدات بأكمله معرض لخطر الانهيار، كما أن استمرار ممر المساعدات البحرية من قبرص معرض للخطر بشكل خاص. ويجب أن تتاح لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وغيرها من المنظمات الإنسانية إمكانية الوصول بلا عوائق إلى السكان المحتاجين.

إن كل يوم له أهميته: لقد حذر التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي من خطر المجاعة من الآن وحتى نهاية أيار/مايو. ووفقًا لليونيسف، تعاني غزة من أسوأ مستوى لسوء تغذية الأطفال في العالم. ويمكن أن يؤدي سوء التغذية في مقتبل الحياة إلى توقف النمو وضعف النمو المعرفي وزيادة إمكانية التعرض للعدوى والأمراض. وتلك الآثار لا رجعة فيها وستؤثر على هؤلاء الأطفال لبقية حياتهم.

وفي 28 آذار/مارس، طلبت محكمة العدل الدولية إلى إسرائيل أن تعمل عن كثب مع الأمم المتحدة لضمان تمكن جميع الأطراف

المعنية من توفير الخدمات الأساسية والمساعدات الإنسانية التي تمس الحاجة إليها من دون قيود وعلى نطاق واسع. وتذكّر سويسرا بأن التدابير التحفظية التي قررتها محكمة العدل الدولية في 26 كانون الثاني/يناير و 28 آذار/مارس ملزمة للطرفين. ولذلك، تتوقع سويسرا من إسرائيل أن تمتثل لهذه التدابير. وعليه، فإننا ندعو الطرفين مرة أخرى إلى الامتثال الصارم للقانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي حقوق الإنسان.

ولا تزال سويسرا تشعر بقلق بالغ إزاء أثر الأعمال العدائية على السكان المدنيين. ويجب عدم تنفيذ عملية واسعة النطاق في رفح، نظراً لما قد يترتب عليها من عواقب إنسانية كارثية. وبالإضافة إلى ذلك، يجب تنفيذ القرارات 2712 (2023) و 2720 (2023) و 2728 (2024) على الفور. ويجب إطلاق سراح جميع الرهائن الذين ما زالوا محتجزين في غزة فورا ومن دون قيد أو شرط. ومن الضروري التوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار يؤدي إلى وقف مستدام لإطلاق النار لحماية الأرواح ومنع حدوث مجاعة. ومن دون ضمانات أمنية موثوقة، لا يمكن للعاملين في المجال الإنساني الوفاء بمهمتهم في إنقاذ الأرواح ومساعدة المحتاجين. ويجب أن نعود إلى الإنسانية. والوقف الفوري لإطلاق النار هو السبيل الوحيد لضمان عدم إزهاق المزيد من أرواح المدنيين.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أضم صوتي إلى المتكلمين الآخرين في شكر المدير راجاسينغهام والرئيسة سوريبتو على إحاطتيهما اليوم.

تشعر المملكة المتحدة بالجزع إزاء مقتل سبعة من عمال الإغاثة التابعين لمنظمة المطبخ المركزي العالمي، بمن فيهم ثلاثة من رعايانا البريطانيين، في غارة جوية إسرائيلية على غزة في 1 نيسان/أبريل، مما رفع عدد القتلى في صفوف العاملين في المجال الإنساني حتى الآن إلى أكثر من 200 قتيل. وأعرب عن خالص وصادق تعازينا لأسرهم ولكل من فقدوا أحباءهم خلال هذه الحرب.

وقد تحدث رئيس وزرائنا ووزير خارجيتنا على الفور مع رئيس الوزراء نتنياهو ووزير الخارجية الإسرائيلي كاتس للمطالبة بإجراء تحقيق شفاف. وسندرس بعناية نتائج التحقيق الذي تجريه الحكومة الإسرائيلية ونرحب بالالتزامات التي قطعتها إسرائيل منذ ذلك الحين بشأن العمليات الإنسانية.

ينبغي ألا يُستهدف عمال الإغاثة أبدا. وقد قُتل أكثر من 200 منهم في هذا النزاع. ويجب على إسرائيل أن تفعل أكثر من ذلك بكثير لحمايتهم وضمان سلامتهم حتى يتمكنوا من تقديم المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة التي تشتد الحاجة إليها. ولكي يحدث ذلك، ندعو إلى إجراء ثلاثة تغييرات رئيسية.

أولا، يجب على إسرائيل إجراء تغييرات كبيرة وملموسة لإنشاء آلية فعالة لتفادي التضارب على الفور. ومن الضروري أن يتمتع الأشخاص الذين يقومون بأعمال منقذة للحياة بالحماية المناسبة وأن يُسمح لهم بالوصول الكامل بلا عوائق للقيام بعملهم بأمان.

ثانياً، نرحب بالخطوات التي اتخذتها إسرائيل الآن وندعوها إلى القيام بكل ما يلزم لكفالة فعالية الإغاثة الإنسانية. ونرحب بالضمانات التي قدمتها إسرائيل لوكالات الأمم المتحدة وغيرها بأنها ستفتح الآن ميناء أشدود والمزيد من المعابر البرية إلى غزة وأنها ستزيد من كميات وأنواع المساعدات المسموح بدخولها براً وستحسن إمدادات المياه. وحجم المساعدات التي تصل غير كافٍ حتى الآن.

من الضروري إتاحة الوصول الكامل من دون عوائق، وتهيئة بيئة عمل مؤاتية للتوزيع، لتلبية الاحتياجات الإنسانية وتجنب المجاعة. ويجب على جميع الأطراف أن تمتثل امتثالاً كاملاً للقانون الدولي الإنساني وأن تعمل مع وكيلة الأمين العام كاغ لزيادة المساعدة وتنفيذ القرار 2720 (2023)، بدون تأخير.

وأخيراً، يتعين علينا أن نرى تغييرات كبيرة وفورية في إدارة الحملة العسكرية الإسرائيلية لحماية المدنيين. وأكرر دعوة المملكة المتحدة إلى التنفيذ الفوري للقرار 2728 (2024).

ستصادف نهاية هذا الأسبوع مرور ستة أشهر على تعرض إسرائيل لأسوأ هجوم في تاريخها. وطوال هذه الأزمة، كانت المملكة

المتحدة واضحة في إدانتنا لحماس ومطالبتنا بالإفراج غير المشروط عن الرهائن. ويجب أن نرى وقف الأعمال العدائية فوراً لإدخال المساعدات وإخراج الرهائن، بما يؤدي إلى إحراز تقدم نحو وقف مستدام لإطلاق النار.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نود أن نشكر السيد راميش راجاسينغهام، مدير التنسيق في مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، والسيدة جانتي سوريبتو، ممثلة المجتمع المدني، على إحاطتيهما بشأن الحالة الإنسانية الكارثية في قطاع غزة، حيث لا تزال العملية العسكرية الوحشية التي تقوم بها قوات الدفاع الإسرائيلية مستمرة، على الرغم من القرار 2728 (2024)، الذي يطالب بوقف فوري لإطلاق النار.

لم يبق سوى أربعة أيام حتى نهاية شهر رمضان المبارك، ولكن بالنظر إلى الخطاب العدائي لقيادة القدس الغربية، لا يُتوقع وقف إطلاق النار، الذي طالب به القرار 2728 (2024) صراحة، ولو لفترة قصيرة. ونتيجة لذلك، توفي خلال الساعات الأربع والعشرين الماضية وحدها، 62 شخصا في القطاع. ويتجاوز العدد الإجمالي لأرواح الفلسطينيين التي أزهقت في قطاع غزة 000 33، من بينهم 000 13 طفل. ويُفترض أن حوالي 000 12 آخرين قد قُتلوا، وجثثهم مدفونة تحت الأنقاض التي تغطي كامل أراضي القطاع تقريباً، حيث تم تدمير 70 في المائة من المباني.

وإزاء هذه الخلفية، خلصت المقررة الخاصة لمجلس حقوق الإنسان المعنية بحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، السيدة ألبانيز، إلى أن إسرائيل قد بلغت حد ارتكاب إبادة جماعية. وفي الوقت نفسه، وصفت تأكيدات السلطات الإسرائيلية بشأن الامتثال المزعوم للقانون الدولي الإنساني خلال العملية العسكرية في قطاع غزة بأنها "تمويه إنساني"، وكذلك إشارتها إلى الحق في الدفاع عن النفس ومكافحة الإرهاب.

ومع مرور كل يوم، يستمر تدهور الحالة الإنسانية في غزة. ونتلقى كل يوم مزيداً من البيانات المروعة.

ونود أن نعيد تأكيد موقفنا في هذا الصدد. وللحيلولة دون حدوث حالة إنسانية مروعة ومجاعة جماعية في غزة، فإن ما نحتاجه على وجه الاستعجال هو وقف حقيقي لإطلاق النار واحترام إسرائيل للقانون الدولي الإنساني. فهذه هي الطريقة الوحيدة لمنع هذه المأساة من حصد مزيد من الأرواح. ونظرا لاستمرار العملية العسكرية في القطاع، من المستحيل تقديم المساعدة الإنسانية الكافية، بما في ذلك المساعدة الغذائية.

ومنذ بدء التصعيد في غزة، اتخذ مجلس الأمن قرارين مخصصين للحالة الإنسانية، أحدهما القرار 2728 (2024)، الذي يدعو إلى وقف إطلاق النار. ويتضمن هذان القراران أحكاما متعلقة بإيصال المساعدات الإنسانية من دون قيود إلى المحتاجين والامتثال للالتزامات بموجب القانون الدولي الإنساني بدون شروط لضمان الحد الأدنى من ظروف العمل للوكالات الإنسانية. وإسرائيل لا تفي أيضا بهذه الالتزامات.

ونعتقد أنه ينبغي للمجلس أن يتفق على التدابير التي يتعين اتخاذها ضد القدس الغربية ردا على تجاهلها السافر لقرارات مجلس الأمن وميثاق الأمم المتحدة. ويمكن أن تشمل هذه التدابير، على سبيل المثال، فرض حظر على توريد الأسلحة أو أنواع أخرى من الجزاءات. ويجب أن يقف المجلس موقفاً موحداً في هذا الصدد. فمن غير المقبول أن يرسل بعض أعضاء المجلس إشارات تلقي بظلال من الشك على ضرورة تنفيذ قراراته.

ولن تؤدي تدابير التخفيف إلى تحسين الحالة في قطاع غزة. وأشير هنا إلى عمليات إسقاط المساعدة الإنسانية جوا وبناء رصيف بحري مؤقت. لقد خلصت وكالات الإغاثة نفسها إلى أن هذه التدابير ذات طابع رمزي بحت ولا تسهم في الإيصال العادي للحجم المطلوب من المعونة. وعلاوة على ذلك، غرق عشرات الفلسطينيين أو لقوا حتفهم أثناء تنفيذ هذه التدابير. إن هذا ليس وقت العلاقات العامة الإنسانية، التي استُخدمت للتغطية على عدم الرغبة في اتخاذ تدابير أو عدم القدرة على اتخاذها لإنهاء إراقة الدماء وضمان وصول المساعدات الإنسانية بأمان ومن دون عوائق.

وتتفاقم الحالة إلى حد كبير بسبب مبالغة إسرائيل في الاحتجاج بالأزمة المفترضة في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وهي هيئة فريدة لتقديم الدعم الشامل لتسعة ملايين فلسطيني في كل من الأراضي الفلسطينية المحتلة والبلدان العربية المجاورة. وعلى الرغم من أن السلطات الإسرائيلية لم تقدم معلومات لإثبات ادعاءاتها ضد موظفي الأونروا، فقد قررت واشنطن، على المستوى التشريعي، تعليق تمويل الوكالة. وعلاوة على ذلك، فإن بعض الدول الغربية التي استأنفت مدفوعاتها لميزانية الوكالة ذكرت صراحة أن هذه الأموال ينبغي ألا تستخدم لتمويل عمل الأونروا في غزة.

ونود أن نقول بضع كلمات عن حرب المعلومات التي تشنها القدس الغربية ضد الأونروا. فبسبب الاتهامات التي لا أساس لها، والتي يشكك في صحتها إلى حد بعيد، تعاني الوكالة من صعوبات شديدة فيما يتعلق بالسمعة وصعوبات مالية. ولكن المشكلة الرئيسية هي أنه حتى المساعدة المتواضعة التي يمكن أن تقدمها الأونروا لولا ذلك، لا تقدَّم حاليا نتيجة له. والأكثر من ذلك، منعت إسرائيل الوكالة من إيصال المساعدات الإنسانية إلى شمال غزة، حيث الحالة أشد ترديا. لا بد من وضع حد لهذه العرقلة. كلنا ندرك تماماً أنه لا يوجد بديل للأونروا في الضفة الغربية وغزة والبلدان العربية المجاورة. ويجب على أعضاء مجلس الأمن ألا يسايروا إسرائيل، التي شرعت في حملة ضد الأونروا قبل أحداث 7 تشرين الأول/أكتوبر بوقت طويل.

وأود أن أنتقل الآن إلى سلامة العاملين في مجال تقديم المساعدات الإنسانية. ومؤخرا في يوم الثلاثاء، قتل سبعة من موظفي منظمة "المطبخ المركزي العالمي" التطوعية في هجوم إسرائيلي استهدفهم. وكانوا يرافقون المعونة الغذائية، التي يحتاج إليها سكان غزة بشدة. وأثار الحادث غضباً وسخطاً في العواصم الغربية، إذ كان معظم العاملين في المجال الإنساني الذين قُتلوا مواطنين غربيين. حتى أن واشنطن ذهبت إلى حد توجيه انتقادات حادة بشكل غير عادي لحليفتها في الشرق الأوسط. وإجمالاً، فإن الهجمات الإسرائيلية بالصواريخ على المرافق الإنسانية والمدارس والمستشفيات في غزة أسفرت بالفعل عن مقتل 224 من عمال الإغاثة، ناهيك عن عشرات آلاف القتلى في غزة. ونطرح مرة أخرى السؤال البسيط التالي: هل سيتم التحقيق في هذه الفظائع؟ وهل سيطالب المجلس إسرائيل بالتحقيق فيها؟ أم أن زملاءنا الغربيين لا يركزون إلا على وفاة مواطنيهم؟ فما الذي تعتزم قيادة الأمانة العامة القيام به؟ لقد فقدتْ بالفعل 179 موظفاً كانوا يؤدون واجباتهم البطولية. ولماذا بدأت الأمم المتحدة على الفور في معالجة اتهامات إسرائيل ضد الأونروا، بينما لم تبدأ حتى تحقيقاً عندما يتعلق الأمر بتلك الحالات الفظيعة التي مات فيها موظفو الأمم المتحدة، على حد علمنا؟

من حيث المبدأ، فإن ما نراه في غزة هو تطويق وحصار يهدفان إلى التسبب في المجاعة بين السكان المدنيين ومثال واضح على استخدام التجويع كأسلوب من أساليب الحرب. ونذكّر بأنّ هذه الأعمال محظورة صراحة بموجب القانون الدولي الإنساني والقرار 2417 (2018) ذي الصلة. إن قرار السلطة القائمة بالاحتلال بفتح معبر إيريتز الحدودي مؤقتاً، الذي اتُّخذ عشية هذه الجلسة للتخفيف من سخط العواصم الغربية المذكور آنفاً، لا يغير الصورة العامة. ولم تنفّذ إسرائيل بعد المطلب الرئيسي لمجلس الأمن – وهو وقف فوري لإطلاق النار.

إن المجلس ملزم بكفالة أن تنفّذ جميع أطراف النزاع تنفيذاً كاملاً جميع قراراته الرامية إلى إنهاء العنف في غزة، وزيادة المساعدة الإنسانية للمدنيين في القطاع، ومنع ترحيلهم القسري. يمكننا عندئذ أن نبدأ التفكير في مبادرات جديدة ترمي إلى تحقيق تسوية طويلة الأجل للنزاع الفلسطيني – الإسرائيلي ضمن الإطار القانوني الدولي المعترف به.

السيد يامازاكي (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد راجاسينغهام والسيدة سوريبتو على إحاطتيهما القيمتين.

إننا نقترب من مرور ستة أشهر منذ اندلاع النزاع في غزة بسبب هجمات حماس الرهيبة على إسرائيل. ويبدو أن التطورات الأخيرة لا تؤدي إلا إلى تفاقم الحالة على أرض الواقع.

وعلى الرغم من اتخاذ القرار 2728 (2024) في الأسبوع الماضي الذي يطالب بوقف فوري لإطلاق النار خلال شهر رمضان المبارك، لا تزال الأعمال العدائية مستمرة بلا هوادة. وفي 2 نيسان/أبريل، شهدنا مقتل سبعة من عمال الإغاثة في المطبخ المركزي العالمي في غارات إسرائيلية متعددة في غزة، مما أثار غضباً عالمياً. وقد أزهقت بالفعل أرواح أكثر من 220 من العاملين في المجال الإنساني.

وتتقدم اليابان بخالص تعازيها إلى الزملاء وأسر الضحايا. أجبرت تلك الحوادث المنظمات الإنسانية على تعليق عملياتها، الأمر الذي له أثر كارثي على حياة الناس في غزة الذين هم في أمس الحاجة إلى المساعدة المنقذة للحياة.

إن الهجمات على العاملين في المجال الإنساني غير مقبولة على الإطلاق. ومن هذا المنطلق، تحثّ اليابان إسرائيل على اتخاذ التدابير اللازمة لمنع تكرار هذه الحوادث.

إن الأزمة الإنسانية في غزة تتفاقم أكثر فأكثر. ويواجه الناس في غزة المجاعة وانتشار الأمراض التي يمكن الوقاية منها والمعاناة التي لا يمكن تصورها. هناك مجاعة. وعلى الرغم من أن العديد من البلدان، بما فيها اليابان، قد استأنفت تمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، فإن الوكالة لن تتمكن من الاضطلاع بعملها إذا استمرت الهجمات على العاملين في المجال الإنساني.

وقد سمعنا هذا الأسبوع من ممثل اليونيسف أن عشرات الأطفال في شمال غزة قد ماتوا بسبب سوء التغذية والجفاف (انظر S/PV.9594). ويجب أن نبذل كل جهد ممكن لإيصال المعونة إلى غزة بكل الوسائل الممكنة، بما في ذلك عن طريق البر والجو والبحر. لا يمكن لمن يعيشون في غزة الانتظار يوماً آخر. وتأمل اليابان أن يسمح الإعلان الأخير بشأن فتح معبر إيريتز بوصول المزيد من المساعدات الإنسانية إلى الناس في غزة.

ولكي ينتهي الكابوس الكارثي، تحثّ اليابان جميع الأطراف المعنية على تنفيذ وقف فوري لإطلاق النار، وهو أمر حتمي لتحسين الحالة الإنسانية، دون مزيد من التأخير وفقاً للقرار 2728 (2024). يجب أن ننقذ أرواح المدنيين، بمن فيهم الأطفال الأبرياء، بإسكات البنادق، والتعجيل بإيصال المساعدات الإنسانية إلى غزة، والعمل على إطلاق سراح الرهائن.

أخيراً، ما زلنا نؤيد بقوة الجهود الدبلوماسية الجارية التي تقودها الولايات المتحدة ومصر وقطر لتحقيق تلك الغاية. وسنواصل القيام بدورنا في تحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط.

السيد داي بنغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر الجزائر وسلوفينيا وغيانا على مبادرتها بعقد جلسة اليوم وأشكر مقدمي الإحاطتين على إحاطتيهما.

لقد مرت ستة أشهر منذ اندلاع النزاع في غزة. وأزهقت أرواح أكثر من 000 33 مدني بريء في القتال وهناك ملايين آخرون يعانون من اليأس في خضم كارثة إنسانية غير مسبوقة. اتخذ مجلس الأمن القرار 2728 (2024) في 25 آذار/مارس الذي يدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار في غزة. ومع ذلك، من المحزن أن القتال استمر لأكثر من 10 أيام مع تعرض المدنيين والعاملين في المجال الإنساني في غزة لإطلاق النار والرصاص يومياً. ففي كل يوم يموت قرابة 100 من الأبرياء من النساء والأطفال من جراء القصف والجوع والمرض. إن مأساة غزة تختبر ضمير البشرية ومصداقية مجلس الأمن.

أولاً، يجب أن يؤخذ التنفيذ الكامل للقرار 2728 (2024) على سبيل الاستعجال. وجميع قرارات مجلس الأمن ملزمة. ومن واجب جميع الدول الأعضاء تنفيذ القرارات والالتزام الذي قطعته كلها عند الانضمام إلى الأمم المتحدة. ونحثّ إسرائيل على تنفيذ القرار فوراً ووقف هجماتها العسكرية على غزة وعقابها الجماعي لشعب غزة.

وندعو الدول الكبرى ذات التأثير الكبير على الأطراف المعنية إلى الاضطلاع بدور نشط في تعزيز تنفيذ القرار. ونؤيد مجلس الأمن في اتخاذ المزيد من الإجراءات اللازمة لتنفيذ القرار 2728 (2024).

ثانياً، لا يوجد وقت نضيعه في تخفيف حدة الكارثة الإنسانية. فغزة تعاني بالفعل من مجاعة شديدة وانهيار للنظام الطبي. إن الكارثة

الإنسانية تفوق الخيال. ويجب على إسرائيل أن تنفذ بالكامل التدابير المؤقتة التي أمرت بها محكمة العدل الدولية وأن ترفع فوراً الحصار المفروض على غزة والعقبات التي تعترض وصول المساعدات الإنسانية. يجب فتح معبر رفح وجميع المعابر البرية بالكامل للسماح بمرور الإمدادات الإنسانية بسرعة وبشكل كاف وآمن.

ثالثاً، يجب على إسرائيل أن توقف هجماتها على المؤسسات الإنسانية والعاملين في المجال الإنساني. وتدين الصين بشدة الهجمات الأخيرة على قوافل المساعدة الإنسانية. إن الهجمات على العاملين في المجال الإنساني مروعة. وقد ذكّرتنا أيضاً بأن هجمات إسرائيل، منذ اندلاع النزاع، أودت بالفعل بحياة أكثر من 170 من العاملين في المجال الإنساني. وقد دمرت المرافق والإمدادات الإنسانية المنقذة للحياة.

ويجب على إسرائيل أن تتقيد بالقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وأن تُيسّر إيصال المساعدة الإنسانية وتضمن أمن الوكالات الإنسانية. ويجب على إسرائيل أن توقف هجماتها الخبيثة وأن تنهي القيود التي تفرضها على وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

إن الدروس المستفادة من الجولة الحالية من النزاعات مأساوية. وهي تُذكّرنا مرة أخرى بأنه لن يتسنى الخروج من الحلقة المفرغة للنزاع الفلسطيني – الإسرائيلي إلا من خلال التنفيذ الكامل لحل الدولتين، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة، وتصحيح الظلم التاريخي الذي عانى منه الشعب الفلسطيني طويلاً. وكخطوة حاسمة، نؤيد بقوة عضوية فلسطين الكاملة في الأمم المتحدة وأن ندعم مجلس الأمن في اتخاذ إجراء في أقرب وقت ممكن. وفي الوقت نفسه، ندعو إلى عقد مؤتمر دولي للسلام أكبر حجماً وأكثر موثوقية وأكثر فعالية لوضع جدول زمني وخريطة طريق لتحقيق حل الدولتين.

وستواصل الصين العمل مع المجتمع الدولي وبذل جهود دؤوبة لوضع حد للقتال في غزة بغية تخفيف الكارثة الإنسانية وتحقيق حل الدولتين.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد راجاسينغهام والسيدة سوريبتو على إحاطتيهما.

لقد أدانت فرنسا الغارة الإسرائيلية التي أسفرت عن مقتل سبعة من العاملين في المجال الإنساني التابعين لمنظمة المطبخ المركزي العالمي غير الحكومية (World Central Kitchen). وطلبنا من السلطات الإسرائيلية إجراء تحقيق متعمق ومعاقبة المسؤولين عن ذلك. والتزمت السلطات الإسرائيلية بذلك ويجب عليها الوفاء به. لقد قتل سبعة من العاملين في المجال الإنساني أثناء محاولتهم مساعدة السكان المدنيين على حافة المجاعة. ويتعين علينا ألا ننسى أن وفاتهم تأتي علاوة على مقتل 177 موظفا من موظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وبالنسبة للأمم المتحدة، فإن هذا هو أكبر عدد من القتلى منذ إنشاء المنظمة.

فيجب الالتزام بحماية العاملين في مجال المعونة الإنسانية في جميع الظروف. ويجب التمسك بقانون الحرب، ومبادئ الحيطة والتناسب، والقانون الدولي الإنساني.

فمليونا شخص يفتقرون إلى كل شيء في غزة. ومن المهم للغاية أن نتمكن من تقديم المساعدة على نطاق واسع وضمان الوصول الكامل، وفقا للقرارات التي اتخذها المجلس. إن الدور التنسيقي للأمم المتحدة أساسي، شأنه شأن دور الأونروا. وتحيط فرنسا علما بالتدابير التي أعلنتها الحكومة الإسرائيلية اليوم. وندعو الحكومة إلى تنفيذ إعلاناتها من دون تأخير وإلى احترام القانون الدولي الإنساني احتراما كاملا.

وتطالب فرنسا بالتنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن 2728 (2024) وبوقف فوري ودائم لإطلاق النار. إننا لا نشهد كارثة طبيعية في غزة. الأزمة الإنسانية هي نتيجة للحرب، وأفضل استجابة إنسانية هي أن تنتهي الحرب. وتود فرنسا أن تعيد تأكيد معارضتها الحازمة لشن هجوم بري في رفح، قد يسفر عن كارثة إنسانية غير مسبوقة. كما نطالب بالإفراج الفوري وغير المشروط عن الرهائن الذين تحتجزهم حماس وغيرها من الجماعات الإرهابية. ونود أن نعيد تأكيد إدانتنا للهجمات الإرهابية، بما في ذلك العنف الجنسي، التي ارتكبت في 7 تشرين الأول/أكتوبر.

ويمثل التوصل إلى وقف لإطلاق النار أولوية قصوى بالنسبة لفرنسا. ولنعالج السبب، وليس فقط الأعراض. فقد حان الوقت أيضا لكي

نرسي أخيرا الأسس لتسوية سياسية لتنفيذ حل الدولتين. وذلك هو الحل الوحيد الذي يمكن أن يضمن السلام والأمن للإسرائيليين والفلسطينيين. وتشارك فرنسا بنشاط في تحقيق تلك الغاية، وتعمل مع الأطراف وجميع الشركاء الإقليميين والدوليين. ومشروع القرار الذي قدمناه لينظر فيه أعضاء مجلس الأمن جزء من ذلك الجهد، وأدعوهم جميعا إلى تأييده.

السيد دي لا غاسكا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): بادئ ذي بدء، أشكر مقدمي الإحاطتين هذا الصباح، السيد راجاسينغهام والسيدة سوريبتو، على تقريريهما الحسني التوقيت والقاتمين. وأكرر دعم إكوادور للعمل القيم والناكر للذات الذي يقوم به موظفو الأمم المتحدة ووكالاتها في منطقة النزاع.

كما أود أن أنوه بالعمل البطولي الذي ظل يقوم به العاملون في المجال الإنساني الذين ما فتئوا يخاطرون بحياتهم – منذ الأعمال الإرهابية البغيضة التي ارتكبتها حماس في تشرين الأول/أكتوبر الماضي – لإيصال الغذاء أو إنقاذ الآخرين، في ظروف متزايدة الصعوبة، وأقدره. وأشيد إشادة خاصة بالعاملين في المجال الإنساني الذين فقدوا أرواحهم في النزاع، ولا سيما العاملين بالمطبخ المركزي العالمي السبعة الذين قتلوا هذا الأسبوع، وأبعث بالتعازي إلى بلدانهم الأصلية وأسرهم. وقد أشار الأمين العام إلى ذلك بوضوح شديد هذا الصباح.

فيجب ألا يستهدف العاملون في المجال الإنساني أبدا تحت أي ظرف من الظروف، وبأي ذريعة كانت. فلا يوجد مبرر لفعل ذلك. ويجب التحقيق في هذه الأعمال وتحديد المسؤولية. إن مبادئ القانون الدولي الإنساني ليست اختيارية ولا تعتمد على المعاملة بالمثل.

ويؤدي تعليق الأنشطة الإنسانية بسبب الافتقار إلى الحد الأدنى من الحماية والظروف الأمنية إلى تفاقم الأزمة الغذائية الخطيرة أصلا. ولا بد من معالجة الحالة. وتحقيقا لتلك الغاية، يكتسي عمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى أهمية حيوية ويجب دعمه. وندعو جميع القادرين على المساهمة في تمويل عملياتها، التي تؤثر استمراريتها على استقرار المنطقة بأسرها، إلى القيام بذلك.

في الأسبوع الماضي، اتخذ مجلس الأمن قرارا يدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار خلال شهر رمضان والإفراج الفوري وغير المشروط عن الرهائن الذين ما زالوا محتجزين لدى حماس. ويشدد القرار 2728 (2024) أيضا على ضرورة توسيع نطاق تدفق المساعدة الإنسانية إلى غزة. وكان تنفيذ ذلك القرار في الوقت المناسب سيحول دون مقتل العاملين في المجال الإنساني ويسمح بلم شمل الرهائن بأقاربهم ويزيد المساعدة المقدمة إلى السكان المدنيين. لذلك، فإنني أكرر الدعوة إلى التنفيذ الكامل والفوري للقرارات 2712 (2023) و 2720 (2023) و 2728 (2024)، من أجل منع المزيد من الموت والدمار.

السيد سانغجين كيم (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المدير راجاسينغهام على إحاطته اليوم بشأن الحالة في قطاع غزة. كما أعرب عن تقديري للسيدة سوريبتو على شهادتها الرصينة فيما يتعلق بما يحدث على الأرض.

وإذ أننا نقترب الآن من ستة أشهر منذ بدء الكارثة الحالية، من المفزع للغاية أن نشهد استمرار الأعمال القتالية بلا هوادة، متسببة في عواقب إنسانية مدمرة في غزة.

قبل ثلاثة أيام، أعلنت منظمة الصحة العالمية أن مجمع الشفاء الطبي في مدينة غزة، وهو أكبر مستشفى في غزة، لم يعد يعمل بعد العملية العسكرية الإسرائيلية، مما زاد من تهديد النظام الصحي غير المستقر أصلا في قطاع غزة.

وعلى الرغم من الجهود الدولية، بما في ذلك من خلال الممرات البحرية وعمليات الإنزال الجوي، تواجه غزة الآن أزمة غذائية كارثية، بسبب القيود الكبيرة المفروضة على تسليم المساعدات المنقذة للحياة برا والظروف غير الآمنة.

وإذ أن البنية التحتية المدنية لإنتاج الأغذية وتوزيعها قد تضررت بشدة، لا تستطيع غزة إعالة نفسها من دون مساعدة خارجية. وعلى تلك الخلفية المزعجة، يشعر وفد بلدي بجزع عميق لمقتل سبعة من موظفي المطبخ المركزي العالمي في غارة لقوات الدفاع الإسرائيلية

كانوا ببساطة يقدمون مساعدة إنسانية منقذة للحياة في قطاع غزة. وتفيد التقارير أن المطبخ المركزي العالمي وحده قدم أكثر من 35 مليون وجبة ساخنة في جميع أنحاء غزة منذ بداية الكارثة الحالية. وتقدم كوريا خالص تعازيها وعزائها لضحايا ذلك الحادث ولأسرهم المكلومة، وترجو الشفاء العاجل للمصابين.

والآن، أفادت التقارير أن العديد من منظمات المعونة الإنسانية الرئيسية في الميدان، بما في ذلك المطبخ المركزي العالمي، قد علقت عملياتها في أعقاب ذلك الحادث المهلك. وذلك تطور مفزع، حيث يكافح المجتمع الدولي لتوسيع نطاق المعونة الإنسانية على نطاق واسع في جميع أنحاء غزة.

وأود أن أكرر بوضوح عقيدتنا المشتركة، المكرسة في القانون الدولي الإنساني: يجب على جميع الأطراف في النزاعات ألا تهاجم العاملين في المجال الإنساني ويجب عليها أن تكفل وصول المساعدة الإنسانية من دون عوائق. وينبغي رفع جميع الحواجز التي تحول دون تقديم المساعدة الإنسانية في غزة على النحو المطلوب في القرار 2728 (2024). ونأمل أن يؤدي إعلان الحكومة الإسرائيلية أمس عن اتخاذ خطوات لزيادة تدفق المعونة إلى غزة إلى تحسينات ملموسة على الأرض.

وفي الوقت نفسه، ينبغي تعزيز إجراءات الإخطار الإنساني وآليات تفادي التضارب لوقف تكرار حوادث مثل مقتل موظفي المطبخ المركزي العالمي. وتعيد كوريا التأكيد على ضرورة تنفيذ القرار 2728 (2024)، الذي اعتمد الشهر الماضي، وتدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار لأغراض إنسانية لأن ذلك هو السبيل الوحيد القابل للتطبيق لضمان إمكانية الوصول الآمن دونما عائق أمام المساعدة الإنسانية.

السيد كيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المدير راجاسينغهام والمديرة التنفيذية سوريبتو على إحاطتيهما.

أكد مجلس الأمن والجمعية العامة حتمية حماية العاملين في المجال الإنساني، بما في ذلك في القرارات 2712 (2023) و 2720 (2023) و 2728 (2024). وكما سمعنا اليوم، وللأسف، لم تستجب الأطراف في غزة.

ومن أحدث الأدلة على ذلك الهجوم المأساوي على قافلة المطبخ المركزي العالمي، الذي أسفر عن مقتل العديد من العاملين في المجال الإنساني، في 1 نيسان/أبريل. وكما قال الرئيس بايدن يوم الثلاثاء، فإن الولايات المتحدة غاضبة وتشعر بالحزن لوفاة هؤلاء الأفراد، الذين كانوا يقدمون الغذاء للمدنيين الذين يتضورون جوعا في خضم حرب. كان هؤلاء العمال شجعانا ومتجردين من حب الذات. ويظهرون أفضل ما يمكن أن تقدمه البشرية حينما تشتد الأمور صعوبة حقا. حادث كهذا ما كان ينبغي أن يحدث أبدا ويجب ألا يحدث مرة أخرى.

وعلاوة على ذلك، فإننا نعلم جميعا أن ذلك لم يكن حادثا منفردا. ما فتئ النزاع يشكل واحدا من أسوأ الصراعات في التاريخ الحديث من حيث عدد عمال الإغاثة الذين ما برحوا يقتلون. وقد لقي أكثر من 220 عاملا في مجال تقديم المساعدات الإنسانية حتفهم منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر في غزة، بعضهم أثناء تأدية عملهم. وأصيب كثيرون آخرون. وتلك الحوادث غير مقبولة. ولا بد من حماية العاملين في المجال الإنساني. انتهى الكلام.

ويساورنا قلق شديد لأن إسرائيل لم تفعل ما يكفي لحماية العاملين في قطاع المساعدة الإنسانية أو المدنيين. ولهذا السبب، طالب مشروع القرار S/2024/239، الذي قدمته الولايات المتحدة الشهر الماضي في المجلس، جميع أطراف النزاع بالاحترام الكامل لآليات الإخطار الإنساني وتفادي التضارب ومعالجة أي أوجه قصور. وعلى الرغم من أن روسيا والصين استخدمتا حق النقض لإحباط مشروع القرار، فإننا نكرر تلك المناشدة اليوم. وكما أبلغ الرئيس بايدن رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو في 4 نيسان/أبريل، فإنه يجب على إسرائيل أن تعلن مجموعة خطوات محددة وملموسة وقابلة للقياس وتنفذها لمعالجة الأضرار المدنية والمعاناة الإنسانية وسلامة العاملين في مجال تقديم المعونة. وستتحدد سياسة الولايات المتحدة فيما يتعلق بغزة في ضوء الإجراء الفوري الذي تتخذه إسرائيل بشأن تلك الخطوات.

وبالنظر إلى الادعاءات الخطيرة المتعلقة بموظفي الأمم المتحدة ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى المرتبطين بحماس، فإننا نؤيد تماما التحقيقات الجارية داخل الوكالة ونتطلع إلى عملية المراجعة المستقلة التي ستجريها وزيرة الخارجية الفرنسية السابقة السيدة كولونا. ومع ذلك، فإننا نلاحظ في الوقت نفسه الدور الذي لا غنى عنه للوكالة في توزيع المساعدات الإنسانية في غزة، خاصة في ظل شبح المجاعة الذي يلوح في الأفق. إن القيود المرهقة على عمل الوكالة غير مقبولة، خاصة بالنظر إلى المخاوف الخطيرة بشأن مجاعة وشيكة.

وبطبيعة الحال، حتى ونحن نضغط على إسرائيل لبذل المزيد من الجهد لحماية العاملين في المجال الإنساني وتيسير عمل الأمم المتحدة المنقذ للحياة، بما في ذلك عمل الوكالة، يجب ألا نتجاهل كيف عرضت أعمال حماس العاملين في المجال الإنساني للخطر. إن حفر الأنفاق أسفل المستشفيات وتخزين الأسلحة فيها يشكلان انتهاكا لقوانين الحرب، ونحن ندين ذلك.

كما نواصل بذل كل ما في وسعنا للمساعدة في إيصال المساعدات الإنسانية إلى المدنيين الفلسطينيين في غزة من خلال جميع الوسائل المتاحة. ولكن تلك الإجراءات لا تكفي لتلبية احتياجات المدنيين الفلسطينيين في غزة. هناك حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية الآن، ويجب تيسيرها للتخفيف من أثر المجاعة الوشيكة. يعيش جميع سكان غزة مستويات حادة من انعدام الأمن الغذائي. ويحتاج جميع سكان غزة إلى المساعدة الإنسانية.

ولهذا السبب نواصل التأكيد على أن وقفا فوريا لإطلاق النار ضروري لتحقيق الاستقرار وتحسين الحالة الإنسانية وحماية الأرواح البريئة، وقمنا بحث رئيس الوزراء نتنياهو على تمكين مفاوضيه من إبرام اتفاق من دون تأخير لإعادة الرهائن إلى ديارهم. ونحث حماس أيضا على قبول الاتفاق المطروح.

وما زلنا ندعم تلك المفاوضات وسنواصل العمل على حماية العاملين في المجال الإنساني وتيسير تكثيف تقديم المساعدات الإنسانية إلى غزة وفي جميع أنحائها.

السيد كانو (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة بناء على طلب من الجزائر، ومعها غيانا وسلوفينيا، لتلقي معلومات مستكملة عن خطر المجاعة والهجمات ضد العاملين في المجال الإنساني في الأرض الفلسطينية المحتلة، ولا سيما قطاع غزة. وأشكر المدير راجاسينغهام والسيدة جانتي سوريبتو على معلوماتهما الهامة وإحاطتيهما الواقعيتين.

عقدنا قبل يومين في هذه القاعة جلسة إحاطة (انظر S/PV.9594) عرض علينا خلالها الأثر المدمر للنزاع في غزة على الأطفال. ويشير التقرير الصادر عن المجموعة العالمية للتغذية، المشار إليه خلال تلك الإحاطة، إلى أن ما يقرب من 15 في المائة من الأطفال دون سن الثانية في شمال غزة يعانون من سوء التغذية الحاد، وأن المنطقة تواجه مجاعة وشيكة.

وقد عقدت عدة جلسات مفتوحة أخرى بشأن المنطقة منذ بداية العام، وفي جميع تلك الجلسات، أطلعنا على القصف الإسرائيلي المتواصل على غزة الذي دمر جميع الهياكل الأساسية العامة والخاصة تقريبا وأوقف النشاط الاجتماعي والاقتصادي في غزة. فالأسواق والمشروعات الخاصة والمؤسسات المالية، وهي أسس النشاط الاقتصادي، معطلة في غزة. ودمرت البنية التحتية للخدمات الأساسية، مثل المياه والصرف الصحي والطاقة والرعاية الصحية.

إن المجتمع الدولي يدرك نتيجة العملية العسكرية التي استمرت أسبوعين في مستشفى الشفاء والتي دمرت معظم بنية المستشفى وتركتها في حالة خراب. والأرقام المتعلقة بالضحايا المدنيين والمشردين داخليا، والنساء والأطفال هم الأكثر تضررا، أرقام كبيرة ويجب ألا نعتبرها طبيعية. وعلى الرغم من التقلبات في المنطقة والمخاطر التي يواجهونها، ظل العاملون في المجال الإنساني مصممين على مساعدة المدنيين في الحصول على الغذاء والمعونة المنقذة للحياة اللازمة لبقائهم على قيد الحياة يوما بعد يوم.

ونذكر بالقرارات 2712 (2023) و 2720 (2023) و 2728 (2024)، التي تطالب أطراف النزاع بالامتثال لالتزاماتها

بموجب القانون الدولي بحماية المدنيين وضرورة السماح بوصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل وآمن ومن دون عوائق إلى جميع أنحاء قطاع غزة. وقرارات مجلس الأمن تلك ملزمة، ويساورنا قلق بالغ إزاء عدم امتثال الأطراف الصارخ.

كما يساورنا قلق بالغ لأن المدنيين والعاملين في المجال الإنساني ما زالوا يسقطون ضحايا للغارات التي غالبا ما تؤدي إلى وفاتهم. وقد أفادت المنسقة المقيمة ومنسقة الشؤون الإنسانية للأرض الفلسطينية المحتلة مؤخرا أنه في تلك المرحلة من النزاع، قتل ما لا يقل عن 196 من العاملين في المجال الإنساني في الأرض الفلسطينية المحتلة. ويقدر التحديث الذي قدمه المدير راجاسينغهام أن العدد المأساوي للعاملين في المجال الإنساني الذين لقوا حتفهم يبلغ 226، 179 منهم من موظفي الأمم المتحدة.

لقد ضحى المئات من العاملين في المجال الإنساني بأرواحهم، من العاملين الفلسطينيين في المجال الإنساني التابعين لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى إلى أولئك العاملين في المطبخ المركزي العالمي. ونتقدم بأحر التعازي لأسرهم وللمنظمات التي عملوا بها.

يتم تذكيرنا كل يوم بخطر المجاعة والارتفاع الحاد في سوء التغذية بسبب الأعمال العدائية المكثفة وتقييد وصول المساعدات الإنسانية. وأفاد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بأن ما لا يقل عن 576 000 شخص في غزة على حافة المجاعة ويواجهون مستويات كارثية من الحرمان والمجاعة. وللتقليل من أثر الحالة الإنسانية الصعبة إلى أدنى حد في خضم هذه التوقعات بانعدام الأمن الغذائي والمجاعة وسوء التغذية والمرض، يود وفد بلدي أن يشدد على عدة نقاط.

أولا، تدين سيراليون جميع الهجمات على المدنيين والعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، التي يجب أن تتوقف وأن تُنفَّذ تدابير فعالة لتفادي التضارب من أجل إيصال المساعدات الإنسانية.

ثانيا، نواصل حث أطراف النزاع بقوة على احترام قرارات المجلس ذات الصلة بالتنفيذ الكامل للقرارات 2712 (2023) و 2720 (2023) و 2728 (2024).

ثالثا، نؤكد من جديد أهمية وصلاحية التدابير التحفظية المنصوص عليها في أمر محكمة العدل الدولية الصادر في 26 كانون الثاني/يناير 2024 والأمر الصادر في 28 آذار/مارس 2024 استجابة لطلب التعديل، والتي تلزم دولة إسرائيل، في جملة أمور، بما يلي:

”أن تكفل، من دون تأخير، وفي إطار من التعاون الكامل مع الأمم المتحدة، توفير جميع الجهات المعنية على نطاق واسع وبلا عوائق الخدماتِ الأساسية والمساعدةَ الإنسانية التي تشتد الحاجة إليها، بما يشمل الغذاء والماء والكهرباء والوقود والمأوى والملبس ومتطلباتِ النظافة الصحية والصرف الصحي... في جميع أنحاء غزة“.

رابعا، تشدد سيراليون على أهمية وضرورة تحقيق المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي التي ارتكبتها جميع الأطراف المسؤولة. وندعو إلى أن يقترن تحقيق السلام بالمساءلة لوضع حد للإفلات من العقاب.

وتكرر سيراليون تأكيد موقفها بشأن الدور الحيوي للأونروا وسط العوامل العديدة التي تمنع استجابتها الإنسانية. ولا يمكن المبالغة في التأكيد على الحاجة إلى استمرار خدمات الوكالة لأن الأونروا تظل الأساس الوطيد لتقديم الخدمات الإنسانية المنقذة للحياة للفلسطينيين في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط.

وأود أن أكرر في الختام ضرورة تكثيف المشاركة السياسية والحوار في السعي الدؤوب لتحقيق السلام القائم على أساس حل الدولتين.

السيد أفونسو (موزامبيق) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر رئاسة مالطة على عقد هذه الجلسة العاجلة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. ونعرب عن امتناننا للسيد راميش راجاسينغهام، مدير التنسيق في مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، والسيدة جانتي سوريبتو، رئيسة منظمة أنقذوا الأطفال، الولايات المتحدة، ومديرتها التنفيذية.

قبل حوالي 11 يوما، اتخذ المجلس بأغلبية ساحقة القرار 2728 (2024) الذي قدمه الأعضاء العشرة المنتخبون في هذا الجهاز الهام. وكان الغرض من ذلك القرار وموضوعه واضحين لا لبس فيهما: أولا، تحقيق وقف فوري ودائم لإطلاق النار؛ وثانيا، تأمين إطلاق سراح الرهائن؛ وثالثا، السماح بتدفق المعونة الإنسانية بكميات أكبر بغية التصدي بفعالية للمأساة الإنسانية التي تتكشف حاليا في غزة.

لقد اتخذنا، نحن أعضاء مجلس الأمن، القرار 2728 (2024) نظرا لموقفنا الموحد المتمثل في أن موت الأطفال والنساء والرجال في غزة أمر غير مقبول وأنه يشكل تحديا لضميرنا وإنسانيتنا وللمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

وكان اتخاذ ذلك القرار دليلا واضحا على أنه لا يمكن لأي عضو في المجلس أن يبرر العمليات العسكرية المستمرة في غزة التي تسبب معاناة لا توصف للشعب الفلسطيني. إنها حالة حرجة تتطلب اهتمامنا الفوري وبذل جهود متضافرة من أجل حماية الناس في غزة.

ومما يثير قلقنا جميعا أن العمل العسكري الجاري لا يحترم فيما يبدو قوانين الحرب ولا قواعدها ولا الحدود الأخلاقية. ويشهد على ذلك العدد الكبير من الوفيات المأساوية للعاملين في المجال الإنساني الذي تجاوز 200 حتى الآن. وتوضح وفاة عمال المطبخ المركزي العالمي مؤخرا في غزة حجم المأساة. إن خسارة هؤلاء العاملين المتفانين في المجال الإنساني أمر مؤسف للغاية. لقد كانوا هم وغيرهم من العاملين في المجال الإنساني الذين لقوا حتفهم في غزة يكرسون جهدهم بالكامل لتقديم المساعدات الأساسية للمحتاجين. وتشكل وفاتهم انتهاكا صارخا للأحكام ذات الصلة من القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

ونأسف بشدة للهجوم الذي استهدف مستشفى الشفاء في انتهاك لاتفاقية جنيف الرابعة التي تؤكد الأهمية الحاسمة لحماية المرافق الصحية المدنية وأجنحة الولادة أثناء النزاعات المسلحة.

ونرحب بالأمر الذي أصدرته محكمة العدل الدولية مؤخرا بشأن قضية غزة. وينص على ضرورة اتخاذ إسرائيل تدابير محددة لمعالجة النقص الحاد في الإمدادات الأساسية في قطاع غزة الذي مزقته الحرب ويؤكد الحاجة الملحة لمعالجة الأزمة الإنسانية وضمان وصول المساعدات إلى المحتاجين.

وفي هذا الصدد، نحث إسرائيل على معالجة الأزمة الإنسانية في غزة بتنفيذ التدابير الكفيلة بتحسين الحالة. وتشمل تلك التدابير فتح المزيد من المعابر البرية لتيسير دخول الإمدادات الأساسية مثل الغذاء والماء والوقود إلى غزة المتضررة من الحرب.

ونحث الدول الأعضاء على التعاون الكامل مع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) التي تضطلع بدور حيوي في توفير المعونة الإنسانية للسكان في فلسطين. إن مساعدة الأونروا ضرورية لرفاه المدنيين في المنطقة.

وبينما نعمل لتنفيذ القرار 2728 (2024) وقرارات المجلس الأخرى ذات الصلة، ينبغي أن نواصل الكفاح من أجل مستقبل سلمي ومستقر في الشرق الأوسط على أساس رؤية حل الدولتين، إسرائيل وفلسطين، اللتين تعيشان جنبا إلى جنب باعتبارهما دولتين مستقلتين وذواتي سيادة وتتعايشان في إطار من حسن الجوار، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة مالطة.

وأبدأ بشكر مقدمي الإحاطتين على بيانيهما.

لقد شعرنا بصدمة عميقة لقيام إسرائيل بقتل سبعة من عمال الإغاثة من منظمة "المطبخ المركزي العالمي" في غزة في 1 نيسان/أبريل. وبذلك يرتفع العدد الإجمالي للعاملين في المجال الإنساني الذين قتلوا في الجولة الأخيرة من النزاع في غزة إلى أكثر من 220 شخصاً، من بينهم 179 من موظفي الأمم المتحدة، مع تزايد العدد يوماً بعد يوم. ونعرب عن خالص تعازينا لأحباء جميع موظفي الأمم المتحدة والعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية الذين قتلوا في غزة.

وتدعو مالطة إلى إجراء تحقيق شامل ومستقل وعاجل في هذا الحدث غير المقبول على الإطلاق وجميع الأحداث السابقة. ويجب

ضمان المساءلة عن أي انتهاكات للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. ولا بد من محاسبة الجناة. ويؤكد الهجوم الأخير مرة أخرى على الحاجة الملحة إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار.

ونشير إلى أن تنقل موظفي المساعدات الإنسانية التابعين لمنظمة "المطبخ المركزي العالمي" قد تم بالتنسيق مع السلطات الإسرائيلية التي أُخطرت من خلال نظام الأمم المتحدة للإخطار الإنساني. وقد اتُبعت جميع الإجراءات، ومع ذلك فقد وقع الهجوم. ونؤكد مرة أخرى أن هذه النظم موجودة لضمان عدم وقوع هذه الحوادث تحديدا.

ونذكّر بالتزامات القانون الدولي الإنساني على جميع الأطراف بحماية العاملين في المجال الإنساني. فالهجمات على العاملين في المجال الإنساني غير مقبولة، خاصة عندما يقدم هؤلاء العاملين في المجال الإنساني المساعدة الإنسانية التي تمس الحاجة إليها للمدنيين المحتاجين. ومن الواضح أنه يجب بذل المزيد من الجهود لضمان الامتثال الكامل لتلك الالتزامات.

وفي هذه المناسبة، أؤكد مرة أخرى اقتناعنا الراسخ بأن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) قوة لتحقيق الاستقرار في غزة وفي المنطقة، ولا يوجد بديل للخدمات التي تقدمها. ويجب أن تضمن الدول الأعضاء قدرة الأونروا على تنفيذ عملياتها بما يتماشى مع ولايتها وحماية العاملين في مجال الإغاثة. وندعو الدول الأعضاء إلى مواصلة المساهمة في الوكالة وضمان حصولها على الموارد اللازمة لأداء عملها.

ولا نزال نلاحظ العقبات التي تفرضها إسرائيل وتحول دون تيسير وصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن وسريع ودون عوائق إلى غزة وداخلها. فمنذ اندلاع النزاع، عرقلت إسرائيل توسيع نطاق المعونة الإنسانية في غزة بشكل مجدٍ من خلال وضع عوائق بيروقراطية وإدارية مرهقة وتعسفية أمام إيصال المساعدات. وتُمنع أعمدة الخيام وأدوية العلاج الكيميائي والسلع الأساسية من دخول غزة. وعلاوة على ذلك، فهي تواصل منع وصول المواد الغذائية إلى سكان غزة الذين هم في أمس الحاجة إليها. ووفقًا لأحدث البيانات، فإن جميع سكان قطاع غزة يواجهون مستويات من الجوع تصل إلى درجة الأزمة. وهناك حوالي نصف مليون شخص على حافة مجاعة من صنع الإنسان وناجمة عن النزاع. ولا بد من بذل المزيد من الجهود. ولا يمكننا ببساطة أن ننتظر تصنيف المجاعة بأثر رجعي قبل أن نعمل على منعها. وفي ذلك السياق، نأسف بشدة لأن منظمة "المطبخ المركزي العالمي" قد اضطرت الآن إلى تعليق عملياتها وإعادة شحنات كبيرة من المواد الغذائية التي لم تُسلم بسبب الخوف من وقوع المزيد من الهجمات. وتشدد مالطة على أن القرار 2417 (2018) ينص بوضوح على أن استخدام التجويع كسلاح من أسلحة الحرب قد يشكل جريمة حرب.

ونشدد كذلك على أنه يجب على إسرائيل أن تيسر استخدام جميع الطرق والمعابر الحدودية المتاحة إلى قطاع غزة وفي جميع أنحائه. والإعلان عن فتح معبر إيريتز ومعبر كرم أبو سالم وميناء أشدود تطور ضروري وإيجابي. والتنفيذ الكامل والسريع لتلك التدابير أمر أساسي.

كما صدمنا بشدة من صور آثار الحصار الذي فرضه الجيش الإسرائيلي على مستشفى الشفاء. وأي استهداف منهجي للمدنيين الذين يستخدمون المستشفيات أو المرافق الطبية أو أي استخدام لها بشكل غير سليم من جانب الأطراف يشكل انتهاكا مباشرا للقانون الدولي الإنساني والقرار 2286 (2016). ويجب احترام ذلك القرار وجميع قرارات مجلس الأمن الأخرى وتنفيذها.

وأخيرا، تؤكد مالطة من جديد موقفها الثابت بأن التهدئة والحوار هما السبيلان الوحيدان لإتاحة الحيز اللازم لاستئناف المفاوضات من أجل التوصل إلى حل عادل وشامل وسلمي للنزاع، على أساس حل الدولتين على طول حدود ما قبل عام 1967.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): لقد شهدنا قبل بضع دقائق محاولة تلاعب خبيثة ووقحة من جانب زملائنا من

الولايات المتحدة. وقد أكد ممثل الولايات المتحدة في بيانه أن الدعوة إلى حماية العاملين في مجال المساعدة الإنسانية وردت في مشروع قرار الولايات المتحدة الذي عارضته روسيا والصين باستخدام حق النقض (S/2024/239). وفي الوقت نفسه، أغفل بمكر أن القرار 2728 (2024)، الذي اتخذه مجلس الأمن في نهاية المطاف، يتضمن أيضا هذه المطالب، مشيرا إلى الحاجة إلى تنفيذ القرار 2720 (2023)، المكرس لهذا الموضوع. كما أنه لم يشر إلى أن مشروع القرار الذي عارضناه باستخدام حق النقض بشكل مستصوب لم يتضمن أي طلب أو دعوة إلى وقف لإطلاق النار. وبالتالي فقد أعطى الضوء الأخضر فعليًا للعملية الإسرائيلية في رفح.

ونعتقد أن هذه المعايير المتدنية لدبلوماسية المنابر ينبغي ألا يكون لها مكان في مجلس الأمن. وبدلا من هذه التصرفات الوقحة من جانب زملائنا من الولايات المتحدة، كان ينبغي لهم أن يركزوا على ممارسة الضغط على إسرائيل، وأن يتوقفوا أيضا عن تزويدها بالأسلحة التي تستخدم لقتل الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن دولة فلسطين ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة.

السيد منصور (فلسطين) (*تكلم بالإنكليزية*): نود أن نعرب عن تقديرنا للجزائر وسلوفينيا وغيانا على دعوتها إلى عقد جلسة اليوم الهامة، وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا للقرار الذي اتخذته مجموعة الدول العربية بالإجماع أمس، من خلال ممثلنا، سفير الجزائر، بطلب عقد هذه الجلسة، وللبلدين الآخرين، غيانا وسلوفينيا، لانضمامهما إلى هذا المسعى. وأود أن أشكر مقدمي الإحاطتين، السيد راجاسينغهام، من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، والسيدة سوريبتو، من منظمة أنقذوا الأطفال، الولايات المتحدة، على إحاطتيهما.

واسمحوا لي أن أخاطب أعضاء مجلس الأمن اليوم ليس فقط بصفتهم دبلوماسيين يمثلون دولهم، بل بصفتهم آباء وأجداداً وبنات وأبناءً وأفراداً في أسر يحبونها ويعتزون بها. في الليلة الماضية، جلس أب فلسطيني عاجزاً إلى جانب سرير طفله البالغ من العمر شهرين، يراقبه وهو يموت ببطء من الجوع، بعد أن بحث لساعات وأيام عن حليب للأطفال في شمال غزة دون جدوى. واضطرت أم إلى ترك أطفالها في المنزل حفاظا على سلامتهم بينما خرجت لمحاولة البحث عن الدقيق. وسمعت قصفًا مدويًا عند وصولها إلى ناصية الشارع، فأسرعت بالعودة دون دقيق، لتجد منزلها مدمراً وأطفالها مقتولين. نتحدث عن هذا الاعتداء المرعب على الحياة في غزة على مدى أيام وشهور، 180 يوماً، ستة أشهر، لكن الآباء يحسبون الساعات ويتألمون بالدقائق والثواني. ويتساءلون، كم من الوقت سيتعين عليهم الانتظار، إلى متى يمكنهم الحفاظ على شذرات الحياة الممزقة قبل أن تتمزق هذه الشذرات أيضا؟ وكم عدد الأطفال الذين سيُضطرون إلى توديعهم إلى الأبد؟ أو كم من الأطفال سيتركون خلفهم لو قضوا نحبهم هم أنفسهم؟

لقد دمرت إسرائيل المنازل، وقتلت عائلات بأكملها، وقامت بتهجير جميع السكان، وهدمت المستشفيات، وبذلت كل ما في وسعها لكيلا تصل أي مساعدة إلى أبناء شعبنا. فهي تقتل المتعافين والمُنقذين، ومقدمي المساعدة والإغاثة الغذاء ن ومن يبلغون عما يقع. ويكفي أن يكون المرء فلسطينياً ليُقتل. ويكفي أن يحاول المرء مساعدة الفلسطينيين، مثل هذه المرأة الشجاعة، السيدة سوريبتو، ومنظمتها، ليُقتل. ورأى أعضاء المجلس ذلك طيلة أكثر من أسبوعين في مستشفى الشفاء، حيث أعدمت إسرائيل أشخاصاً بإجراءات موجزة، واعتقلتهم وعذبتهم، بمن فيهم الجرحى والمرضى والموظفون الطبية، دون الشعور بضرورة تقديم أي تفسير أو أدلة. ثم أحرقت أهم مستشفى في قطاع غزة بأكمله، واستمرت في دفع النظام الصحي إلى الانهيار في الوقت الذي تشتد فيه الحاجة إليه لإنقاذ الأرواح.

ونتقدم بخالص تعازينا لأسر العاملين في القطاع الطبي وأفراد أفرقة الإنقاذ وأكثر من 200 من عمال الإغاثة الذين قُتلوا، ونعرب عن إعجابنا بجميع العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية الذين يواصلون القيام بمهمتهم المقدسة معرضين حياتهم للخطر. فلا ينبغي التخلي عنهم، بل يجب دعمهم وحمايتهم.

وليس قتل عمال الإغاثة التابعين لمنظمة "المطبخ المركزي العالمي" حادثاً منفرداً. فهو تأكيد لما يعرفه جميع أعضاء المجلس منذ شهور. فإسرائيل تستهدف الأشخاص الذين وُضعت قوانين الحرب لحمايتهم. وإسرائيل تعرف جيدا من كانت تستهدفه، إذ أصابت ثلاث سيارات في ثلاثة مواقع رغم أنه كان من الممكن التعرف عليها، وأن المستهدَفين قاموا بالتنسيق مع إسرائيل لإيصال المساعدات. وتقول إنها كانت تشتبه في شخص واحد. ولذلك، قتلت الكثير. وهي لا تبالي بالتمييز أو والحيطة أو التناسب أو مركز الحماية، ولا تبالي باللياقة الإنسانية.

ومن المؤسف أن يتطلب الأمر قتل الرعايا الأجانب لكي يدرك البعض تماماً المصير الذي يلقاه الفلسطينيون منذ 180 يوما الآن. وكما قال الرئيس التنفيذي لمنظمة "المطبخ المركزي العالمي" ببلاغة،

> "هذا الهجوم ليس مجرد هجوم على المنظمة؛ بل هو هجوم على المنظمات الإنسانية التي تتدخل في الحالات الأكثر خطورة التي يُستخدم فيها الغذاء كسلاح من أسلحة الحرب. وذلك خطأ لا يُغتفر".

إن ما لا يُغتفر على نحو أكبر هو أن إسرائيل، باعتبارها السلطة القائمة بالاحتلال، هي المسؤولة عن ضمان عدم تعرض السكان المدنيين للأذى أو التجويع. وبدلاً من ذلك، فإنها لا تتسبب في هذا الأذى وهذا التجويع فحسب، بل تقتل أيضا من يحاولون تخفيفهما. وبالنسبة لإسرائيل، يُعتبر جميع السكان المدنيين وكل من يساعدهم، إلى جانب البنية التحتية المدنية بأكملها، أهدافاً مشروعة. ويكفيها أن تسميهم "أضراراً جانبية"، وتعبر عن الحزن وتنتقل إلى ارتكاب الجريمة التالية.

وقالت إسرائيل بلا أساس أن المشكلة تكمن في المنظمة التي تقدم المساعدة الإنسانية المنقذة للحياة، وهي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، التي تضطلع بدور أساسي وتقوم بعمل بطولي في الميدان. والآن حتى المنظمات غير الحكومية التي عملت في أسوأ الظروف الممكنة في جميع أنحاء العالم تقول إنها لا تستطيع العمل في غزة بسبب البيئة التي أوجدتها إسرائيل.

وبينما قتلت إسرائيل أكثر من 32 000 من الفلسطينيين وشوهت أكثر من 72 000 منهم بقنابلها ورصاصاتها، حرصت أيضا على إيجاد مجاعة من صنع الإنسان،وهي الأسوأ من نوعها، حيث تؤثر على أكثر من 2 مليون شخص، محاصرين وخاضعين للتجويع، بينما توجد أطنان من المساعدات على بعد بضعة كيلومترات فقط. فمن لا يزال قادرا على التكلم عن القيم المشتركة مع إسرائيل، التي ترتكب هذه الجرائم، دون أن يلتهمه العار؟

وطالب المجلس أخيراً بوقف فوري لإطلاق النار يفضي إلى وقف دائم ومستدام لإطلاق النار. وتجاهلت إسرائيل هذا المطلب. فالقرار 2728 (2024) يجب تنفيذه. وتقع على عاتق المجلس وجميع الدول المسؤولية عن ضمان التمسك به. وأمرت محكمة العدل الدولية إسرائيل مرتين في الشهرين الماضيين باتخاذ تدابير لمنع التهديد الحقيقي والوشيك لوقوع إبادة جماعية، بما في ذلك اتخاذ جميع التدابير اللازمة والفعالة لكي تكفل، دون تأخير وبالتعاون الكامل مع الأمم المتحدة، توفير الخدمات الأساسية والمساعدة الإنسانية التي تمس حاجة الفلسطينيين إليها في جميع أنحاء غزة دون عوائق. لكن إسرائيل انتهكت هذا الأمر.

وليست المشكلة أن المجلس اتخذ قرارات، أو أن محكمة العدل الدولية أمرت باتخاذ تدابير مؤقتة، أو أن البشرية وضعت القواعد التي حدت بهيئات الأمم المتحدة إلى اتخاذ هذه المواقف، والمواقف التي ينبغي مراعاتها. فالمشكلة هي أن بإمكان إسرائيل أن تنتهك هذه القواعد والمطالب والأوامر دون التعرض للعقاب على الإطلاق.

وما من أحد – بل ما من بلد – ينبغي أن يسلح من يرتكبون الفظائع أو يحميهم. ويجب محاسبتهم، وإلا فستستمر تلك الجرائم. وفي مواجهة هذا الغضب بسبب الهجوم على الرعايا الأجانب التابعين لمنظمة "المطبخ المركزي العالمي"، اتخذت إسرائيل إجراءاتها الأولى، إذ فصلت اثنين من ضباط الرتب الكبرى ووبخت ثلاثة آخرين. هل هذه هي العقوبة على ارتكاب جرائم حرب؟ إنه أمر شنيع. ومن سيحاسب على مقتل عشرات الآلاف من المدنيين الفلسطينيين؟ ألا تستحق حياتنا محاسبة أولئك الذين يفتكون بنا ويقتلوننا بأعداد كبيرة؟

سيذكر التاريخ أن إسرائيل ظلت حاضرة داخل هذه الجدران وهي تحاول إسقاط الأمم المتحدة والنظام القائم على القانون الدولي الذي تمثله المنظمة، فدمرت وشردت شعبا بأكمله وحرمته من حقه في الوجود ومن دولته، بصورة جامحة وبلا رادع، في حين أن دولة فلسطين، الملتزمة بسيادة القانون الدولي وبالسلام العادل والدائم، لم تصبح بعد عضوا في الأمم المتحدة. وما هذا إلا ظلم آخر يتعرض له شعبنا وتناقض آخر بين وضوح التصريحات وغموض بعض الأفعال. ولا مجال لأي التباس وليس هناك أي شكوك أو تحفظات ولا يوجد مبرر لما تفعله إسرائيل. لا يوجد على الإطلاق. ولا يوجد مبرر لاستمرار إنكار حقنا في تقرير المصير وفي العيش بحرية وكرامة على أرضنا.

لقد كنا نعلم، وكان الأعضاء جميعا يعلمون، ما كان سيحدث قبل ستة أشهر. كنا نعلم، وكان الأعضاء يعلمون، أن إسرائيل ستلجأ إلى القتل الجماعي والعشوائي وإلى التدمير والخراب الشاملين وأن المجاعة في الطريق. وأعلن القادة الإسرائيليون عن هذه الإبادة الجماعية. وقد ارتُكبت في وضح النهار. وعُرضت على الشاشات. ونوقشت في اجتماعات أعضاء المجلس. واحتشد العديد من الأعضاء لوقفها، ولكن لا تزال هناك أدوات لم يتم استخدامها، أو حتى التفكير فيها.

في يوم من الأيام، كما هو الحال في حالات الإبادة الجماعية الأخرى، سيقال الكثير عن تلك الإخفاقات. ولكن لا يمكننا الانتظار. وهناك حاجة إلى العمل الآن على كل المستويات وبكل الوسائل الممكنة. إنني أدعو الأعضاء، فرادى وجماعات، إلى بذل المزيد من الجهد، الآن، من أجل إيجاد طريقة لوقف هذه المجازر والقتل المتعمد للأطفال والنساء والرجال. إنني أدعو الأعضاء إلى تقديم الإغاثة الفورية للآباء والأمهات اليائسين الذين شهدوا ما لا ينبغي أن يتحمله أي والد، والأطفال الذين عانوا ما لا ينبغي أن يعانيه أي طفل، لمدة 260 000 دقيقة حتى الآن. وإخفاقاتنا تعني موتهم. وينبغي أن يكون ذلك سببا كافيا لنا لبذل كل ما في وسعنا لإنهاء هذه المأساة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد إردان (إسرائيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بالإعراب عن أسف إسرائيل إزاء الحادث المأساوي الذي أودى بحياة موظفي منظمة المطبخ المركزي العالمي في غزة. ونعرب عن خالص تعازينا وقلوبنا مع أسرهم وبلدانهم ومنظمة المطبخ المركزي العالمي. لقد كان ذلك خطأ مأساويا. إن إسرائيل لا تستهدف المدنيين عمدا أبدا – أبدا – ناهيك عن استهداف عاملين في مجال المعونة يقومون بأعمال بالغة الأهمية. وتكن إسرائيل أعلى درجات الاحترام للعاملين في مجال تقديم المساعدات لما يقدمونه من دعم حاسم وسنواصل التنسيق معهم وتأمينهم في مهامهم. وقد أُجري تحقيق شامل في هذا الحادث، وتُظهر النتائج أن الضربة نُفِّذت بسبب خطأ في تحديد الهوية ليلاً أثناء الحرب في ظل ظروف معقدة للغاية. وتولت التحقيق في الحادث هيئة من خبراء مستقلين انتهوا من التحقيق الليلة الماضية. وعُرضت النتائج على كل من القيادة الإسرائيلية ومسؤولي منظمة المطبخ المركزي العالمي قبل نشرها للجمهور. ونتيجة لذلك، أقيل بالفعل اثنين من كبار الضباط العسكريين من منصبيهما.

لقد نسقت إسرائيل توزيع المساعدات مع المنظمات الدولية آلاف المرات منذ بداية الحرب، وما من شك في أن ذلك الحدث لم يكن متعمدا. لقد انتُهكت إجراءات التشغيل الموحدة للجيش، ولكن ذلك كان نتيجة لخطأ مأساوي ارتُكب بسبب أسلوب عمل حماس الخبيث والمتمثل في استغلال البنية التحتية المدنية والمركبات المدنية. وستتعلم إسرائيل من التحقيق وستبذل كل جهد ممكن لضمان عدم تكرار هذه المأساة.

إن إسرائيل في خضم حرب دفاعية تخوضها في ظروف غير مسبوقة ضد عدو يقاتل من أنفاق تحت الأرض ومن المستشفيات ويتعمد استخدام المدنيين كدروع بشرية. إننا لم نبدأ الحرب، ولم نكن نريد الحرب. لقد هوجمنا وذُبحنا على أيدي إرهابيين عديمي الرحمة، وهؤلاء الإرهابيون ملتزمون بتكرار المذبحة. واختارت حماس أن تقاتل من داخل التجمعات السكانية المدنية في غزة، وبقدر ما أن هذا الأمر يدمي القلب، فإن أخطاء مأساوية قد تحدث. وكل بلد خاض حربا في ظروف حضرية كثيفة يفهم ذلك.

ونظراً لتعقيدات ساحة المعركة في غزة، وقعت مآسٍ أودت بحياة مواطنين لنا. فقد سقط جنود من جيش الدفاع الإسرائيلي، جنودنا، بنيران صديقة. وقُتل رهائن إسرائيليون، رهائننا، خطأ على يد جنودنا. وهذه كلها مآسٍ، ولكن الحقيقة هي أن فقدان أرواح الأبرياء خلال الحرب أمر لا مفر منه في بعض الأحيان، على الرغم من كل الجهود التي تبذلها إسرائيل إلى أبعد الحدود في سبيل ذلك. ولهذا السبب، يجب ألا ينسى العالم ولو للحظة واحدة لماذا بدأت الحرب.

إن إسرائيل تلتزم بقوانين الحرب التزاما صارما واتخذ جيش الدفاع الإسرائيلي احتياطات للتخفيف من الضرر اللاحق بالمدنيين أكثر من أي جيش آخر في التاريخ. فقد أسقطت إسرائيل 7 ملايين منشور تحذيري للمدنيين لإخلاء منازلهم وأُرسلت 13 مليون رسالة نصية، كما وُزعت خرائط عسكرية تحدد المناطق الآمنة وطرق الإخلاء. وهذه التدابير غير مسبوقة، ولا أعرف أي جيش آخر يفي بتلك المعايير.

أما عدونا حماس، من ناحية أخرى، فهو لا يكترث بسلامة المدنيين ويتحصن بين السكان المدنيين، وكل ذلك من أجل تعمد زيادة عدد القتلى المدنيين في غزة إلى أقصى حد. هذا هو هدفهم. فهل لدى الأعضاء ما يقولونه عن كيفية تحويل حماس لمستشفى الشفاء إلى قاعدة إرهابية؟ وخلال الأسابيع الماضية، أمكن تحييد مئات الإرهابيين واعتقالهم، وجميعهم داخل مستشفى. فهل لدى المجلس ما يقوله عن ذلك؟ هذه هي حماس: عدو يبذل كل جهد ممكن لزيادة الخسائر في صفوف المدنيين إلى أقصى حد. وهذا هو السيناريو الذي كتبوه حتى يتمكن الأعضاء من الضغط على إسرائيل لوقف إطلاق النار وإنقاذهم. وبالنسبة لإسرائيل، فإن كل خسارة في الأرواح هي مأساة. ولكن بالنسبة لحماس، فإن موت المدنيين هو استراتيجيتها. إننا نحن الذين تعرضنا للذبح، ونحن نقاتل الآن لئلا نُذبح مرة أخرى. وإذا لم يتم القضاء على قدرات حماس الإرهابية، فإن أفرادها سيعيدون التسلح وتجميع صفوفهم وارتكاب الفظائع ضد الإسرائيليين إلى أن يبيدوننا. وهذا هو بالضبط ما يفعلونه طوال السنوات الثماني عشرة الماضية منذ قمنا بالجلاء عن غزة وفك الارتباط بها.

وما من بلد يريد أن تنتهي هذه الحرب أكثر من إسرائيل. فأولادنا هم الذين يقاتلون في غزة، ويجودون بأرواحهم، ولكن ليس لدينا خيار آخر.

إن صيغة الوقف الفوري لإطلاق النار واضحة. يجب على أفراد حماس تسليم أنفسهم وإطلاق سراح جميع الرهائن. إن تم ذلك، يمكن أن تنتهي الحرب اليوم. لقد مر 182 يوماً، ولم تصدر عن المجلس حتى الآن أي إدانة لحماس. وبدلاً من ذلك، طالب بوقف لإطلاق النار بدون قيود، وليس وقف إطلاق نار مشروطاً بعودة الرهائن. وذلك ترخيص للهمجية والعنف السادي. وأي وقف لإطلاق النار يكفل بقاء حماس يشكل ضوءاً أخضر لوقوع العديد من أيام 7 أكتوبر.

ويعلم الأعضاء أنه لا يمكن التوصل إلى حل للصراع بين الإسرائيليين والفلسطينيين في منطقتنا ما دامت حماس تحكم في غزة، ولكن بعض أعضاء المجلس يفضلون تجاهل طموحات حماس فيما يتعلق بالإبادة الجماعية. فذلك مكرس في ميثاقها، بالمناسبة. وإذا بين المجلس لحماس أنه لا يمكن التسامح مع الإرهاب وزاد الضغط عليها بتصنيفها كمنظمة إرهابية، على سبيل المثال، يمكن أن تنتهي الحرب بشكل أسرع.

فليست حماس مسؤولة عن كل ضحية في غزة فحسب، ولكنها مسؤولة أيضا عن الحالة الإنسانية في غزة. إن إسرائيل تيسر استمرار دخول المساعدات الإنسانية إلى غزة، فقد دخلت غزة بالفعل 000 19 شاحنة مساعدات منذ بداية الحرب تحمل أكثر من 000 350 طن من المساعدات، بما في ذلك 000 250 طن من المواد الغذائية. وأنشئت مستشفيات ميدانية وعائمة، ولا تفرض قيود على كمية المساعدات التي يمكن أن تدخل غزة. والسبب الوحيد لعدم وصول المساعدات دائماً إلى السكان المدنيين هو أن حماس تنهبها، والأمم المتحدة غير قادرة على التعامل مع كمية الإمدادات التي يتم جلبها. ففي أي وقت، توجد مئات الشاحنات المتوقفة على الجانب الغزي من معبر كرم أبو سالم في انتظار أن تستلمها وكالات الإغاثة وتوزعها. ولم تضع وكالات

الأمم المتحدة آلية فعالة للتوزيع ولكنها، بدلاً من تحمل المسؤولية، تلقي باللوم على إسرائيل.

بيد أن إسرائيل، وعلى الرغم من الأكاذيب، ملتزمة ببذل كل جهد ممكن لتسهيل المساعدات. بالأمس، وكما أشارت السيدة الرئيسة، قرر مجلس الوزراء الأمني الإسرائيلي زيادة حجم المساعدات التي تدخل غزة. ويجري فتح المزيد من الموانئ والمعابر، ونتخذ تدابير لم يتخذها أي بلد آخر في حالة حرب.

وبينما سارعت الأمم المتحدة إلى نسيان أهوال يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر واختارت التركيز على الحالة في غزة فحسب، وبينما نتحدث هنا الآن، هناك أكثر من 100 000 إسرائيلي نزحوا مع أطفالهم من ديارهم منذ أكثر من ستة أشهر. وأُطلق أكثر من 12 000 صاروخ على إسرائيل من غزة، وأطلق أكثر من 3 500 صاروخ وقذيفة على إسرائيل عند حدودنا الشمالية، من لبنان. ويركض ملايين الإسرائيليين ذهاباً وإياباً من الملاجئ كل يوم تقريباً. وهناك 134 عائلة لا تزال تصلي من أجل عودة أحبائها الذين تحتجزهم حماس كرهائن، ويبكي البلد بأسره على ضحايا مذبحة حماس.

ويواجه ملايين الإسرائيليين هجمات إرهابية فلسطينية مستمرة، ولكن للأسف هذه حقيقة تختار الأمم المتحدة تجاهلها. ففي نهاية المطاف، لا تعني المعاناة الإسرائيلية شيئاً تقريباً داخل هذه الجدران. وفي كل جلسة من جلسات المجلس، تُرسم صورة خاطئة. ويركز أعضاء المجلس على إسرائيل، ويوجهون مطالب ويصدرون إدانات ضد إسرائيل، بينما يتجاهلون الإرهابيين الذين خططوا لهذه الحرب وبدأوها وما ينبغي فعله لإحباط مخططاتهم للإبادة الجماعية. وتلك أيضا مسؤولية المجلس – حياة الإسرائيليين، وليس حياة الفلسطينيين وحدهم،– مستقبل الإسرائيليين.

والممثل الفلسطيني هنا لا يمثل حماس وليس له نفوذ على أعضائها. إنه لا يتكلم إلا باسم السلطة الفلسطينية التي تدفع أجوراً للإرهابيين وحتى اليوم لم تدن المذبحة أبداً. والسلطة الفلسطينية، كما يعلم أعضاء المجلس، ليس لها وجود في غزة.

فماذا يقول المجلس عن إرهابيي حماس القتلة؟ وعن استمرار إطلاق الصواريخ على إسرائيل. وعن استغلال المواقع المدنية، مثل المستشفيات، لأغراض الإرهاب؛ وعن نهب المساعدات الإنسانية؛ وعن الإسرائيليات اللواتي يتعرضن للاغتصاب الآن في الأسر والأطفال الذين يتعرضون للتعذيب؟ وما هي الخطوات التي يتخذها أعضاء المجلس ضد حماس؟ هل يعني عدم جلوس ممثل لحماس في هذه القاعة أنه يمكن لأعضاء المجلس أن يتجاهلوا فظائعها واستغلالها لسكان غزة كدروع بشرية؟ هذه المناقشات للأسف منفصلة تماماً عن الواقع، على الرغم من أن الحقيقة واضحة جلية.

متى ستحاسب الأمم المتحدة حماس أخيراً؟ لقد حان الوقت للتوقف عن الدفاع عن الإرهابين.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل المملكة العربية السعودية.

السيد الواصل (المملكة العربية السعودية): أتشرف بإلقاء هذا البيان نيابة عن المجموعة العربية.

وأود في البداية أن أهنئكم بتولي بلدكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، متمنيا لكم النجاح والتوفيق في إدارة أعمال المجلس. كما أود أن أتقدم بالشكر ممثل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، راميش راجاسينغهام. وممثلة منظمة أنقذوا الأطفال، الولايات المتحدة، السيدة جانتي سوريبتو، على إحاطتيهما بشأن أزمة المجاعة واستهداف العاملين في المجال الإنساني، لكون هذا الموضوع يشكل تحديا للمجتمع الدولي والبشرية جمعاء.

مضى 79 عاما على تأسيس هذه المنظمة العريقة التي أنشئت لتعزيز العمل الدولي بين الدول والمنظمات بما يخدم الإنسانية ويرقى بحياة الشعوب. إلا أنه، حتى يومنا هذا، لا يزال ملايين البشر يواجهون خطر الجوع ونقص الغذاء، حيث كشفت التقارير الدولية المتتالية عن زيادة عدد الجائعين حول العالم سنوياً، الذي وصل إلى أكثر من 700 مليون شخص حسب آخر إحصائيات لبرنامج الأغذية العالمي.

وهو الأمر الذي يحتم على الدول والمنظمات العمل بشكل حثيث لتحقيق أهم أهدف التنمية المستدامة، ألا وهو القضاء التام على الجوع. ولعلي أجد هنا فرصة سانحة لأتقدم بالشكر والامتنان للمنظمات الإنسانية والإغاثية الدولية على الأدوار والتضحيات المهمة التي تقوم بها من أجل إيصال الاحتياجات الضرورية لمستحقيها حول العالم، بدون النظر لأي اعتبارات دينية أو إثنية أو عرقية أو سياسية.

وفي الوقت الذي ينص فيه القانون الدولي على تقديم الدعم المادي واللوجستي للمنظمات الإغاثية والإنسانية حول العالم، فقد فجع العالم بأسره قبل يومين في قطاع غزة المحاصر بحادثة ليست مستغربة من فاعلها. فقد استهدفت آلة الحرب الإسرائيلية قافلة الإغاثة الإنسانية التابعة لمنظمة المطبخ المركزي العالمي. وأسفر ذلك الهجوم السافر عن مقتل عدة أشخاص من جنسيات مختلفة لا ذنب لهم سوى أنهم يقدمون الغوث للشعب الفلسطيني المنكوب. ولا شك أن هذه الحادثة دليل آخر يضاف إلى سجل الانتهاكات التي ترتكبها سلطة الاحتلال الإسرائيلي ضد العاملين في مجال الإغاثة. حيث وصل عدد الضحايا منهم إلى أرقام لا يمكن سكوت المجتمع الدولي عليها، في سابقة خطيرة تنتهك كافة المواثيق والقوانين والأعراف الدولية. وعليه، فإن المجموعة العربية تدين بأشد العبارات هذه الجرائم التي ارتكبت بحق موظفي منظمة المطبخ المركزي العالمي وغيرهم من العاملين في مجال الإغاثة الذين بذلوا أرواحهم في سبيل خدمة أبرياء يواجهون خطر الموت من التجويع الممنهج، الذي يستخدم للأسف كسلاح في هذه الأزمة المشتعلة من خلال مواصلة الاحتلال الإسرائيلي غلق المعابر ومنع الغذاء والماء والدواء والوقود. واستهداف المدنيين الفلسطينيين أثناء محاولتهم الحصول على المساعدات الغذائية في أكثر من مناسبة مما أدى إلى تفاقم الوضع الكارثي الإنساني الذي يشهده قطاع غزة اليوم وذهب ضحيته عدد كبير من الفلسطينيين، لا سيما الأطفال والمرضى والنساء، وهو الأمر الذي تدينه المجموعة العربية، إذ يمثل جريمة حرب بموجب القانون الدولي الإنساني ويجب أن يتحمل الاحتلال الإسرائيلي كافة المسؤولية حياله.

إن هذه المذبحة تُعد – وبلا شك– دليل إدانة جديد على الإبادة الجماعية التي تنتهجها حكومة الاحتلال الإسرائيلية في عملياتها العسكرية في قطاع غزة. ولهذا، فإن المجموعة العربية تدعو إلى إجراء تحقيق دولي في هذه الحادثة التي تأتي بعد مرور ستة أشهر من بدء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة الذي استُشهد فيه حتى الآن أكثر من 000 33 فلسطيني وأصيب فيه أكثر من 000 75 شخص، أغلبهم من النساء والأطفال. كما أن هذه الحادثة تأتي على الرغم من كل الدعوات الدولية والإدانات المستمرة وقرارات المجلس التي تدعو إلى الوقف الفوري لإطلاق النار وإلى إيصال المساعدات الإنسانية للشعب الفلسطيني الذي يواجه خطر مجاعة حقيقية بسبب التعنت الإسرائيلي، وكان آخر تلك القرارات القرار 2728 (2024)، المتخذ في 25 آذار/مارس، والذي تضمن الدعوة لوقف فوري لإطلاق النار خلال شهر رمضان المبارك.

كما تدعو المجموعة العربية المجلس إلى اتخاذ قرار تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة يضمن امتثال إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، لوقف إطلاق النار وإدخال المساعدات الإنسانية وإيقاف العدوان الغاشم ضد الشعب الفلسطيني وتوفير الحماية له. وتشدد المجموعة العربية على أهمية قيام المجلس بدوره المناط به لإلزام دولة الاحتلال بالامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة في هذا الموضوع والالتزام أيضا بالقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والأمرين الصادرين عن محكمة العدل الدولية مؤخرا في قضية الإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل تجاه الشعب الفلسطيني.

وتؤكد المجموعة العربية أنها ستواصل تحركاتها على كافة المستويات وفي كل المحافل الدولية لمساعدة مجلس الأمن على القيام بدوره الأساسي في حفظ الأمن والسلم الدوليين وضمان امتثال دولة الاحتلال الإسرائيلي بالوقف الفوري والدائم لإطلاق النار والسماح بمرور المساعدات الإنسانية دون معوقات، مع توفير الحماية الدولية اللازمة للشعب الفلسطيني وللعاملين في المجال الإنساني حتى يتمكنوا من أداء مهامهم النبيلة.

تؤكد المجموعة العربية على دعمها لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) التي تقوم بدور لا يمكن الاستغناء عنه ولا استبداله، كونها تمثل شريان الحياة لأكثر من مليوني فلسطيني يواجهون كارثة غير مسبوقة في غزة. وتدين المجموعة العربية، في هذا الصدد، قتل جيش الاحتلال الإسرائيلي لأكثر من 176 موظفا من وكالة الأونروا منذ بداية العدوان الإسرائيلي على القطاع، كما تثمن قرار مجموعة من الدول الصديقة استئناف دعم الوكالة والأثر الإيجابي لذلك على قدرة الوكالة على القيام بدورها في مواجهة الكارثة الإنسانية التي يسببها العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة ومساعدة اللاجئين في مناطق عمل الوكالة الخمس.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أستراليا.

السيد لارسن (أستراليا) (*تكلم بالإنكليزية*): أعرب عن امتناني لإتاحة الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن اليوم.

تشعر أستراليا بالهلع إزاء مسار النزاع والحالة الإنسانية الكارثية في غزة.

وعلى مدار النزاع، دعت أستراليا إلى ضبط النفس وحماية المدنيين وإتاحة إمكانية الوصول الآمن ومن دون عوائق للمساعدة الإنسانية المنقذة للحياة. وبدلا من ذلك، أصبح أكثر من مليون فلسطيني على شفا المجاعة وقُتل أكثر من 30 000 مدني و 190 عاملا في المجال الإنساني. ومن بين عمال الإغاثة هؤلاء الأسترالية لالزاومي "زومي" فرانككوم وزملاؤها في المطبخ المركزي العالمي – الذين قُتلوا أثناء تقديم دعم عاجل وحيوي لأهالي غزة.

إن وفاة أي عامل إغاثة في مثل هذه الظروف أمر شائن وغير مقبول، كما أنه يخلق المزيد من المخاطر للسكان المدنيين. ولا يعني زمن الحرب الإعفاء من تحمل المسؤولية عن احترام القانون الدولي. وقد أوضحنا لحكومة نتنياهو أننا نتوقع تحقيقا شاملا وحقيقيا وشفافا ومساءلة كاملة. وندعو جميع أطراف النزاع إلى الامتثال للقرار 2728 (2024).

وننوه بفتح إسرائيل معابر حدودية إضافية. ويجب أن يُترجم ذلك إلى زيادات هائلة ومستدامة في المعونة الإنسانية التي تصل إلى المحتاجين. ونكرر مطالبنا بوقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية يؤدي إلى وقف مستدام لإطلاق النار. ويجب إطلاق سراح الرهائن ويجب حماية المدنيين ويجب أن تتدفق المعونة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بولندا.

السيد شتشيرسكي (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): تتابع بولندا بقلق بالغ الأزمة المدمرة الراهنة في الشرق الأوسط. وندرك جيدا عواقب الحرب والغزو والإرهاب، التي تستمر على مدى أجيال.

لقد صُدمنا بشدة جراء الهجوم المميت على قافلة المطبخ المركزي العالمي، التي أودت بحياة سبعة من عمال الإغاثة. وكان أحد ضحايا الهجوم القاتل المواطن البولندي داميان سوبول.

واسمحوا لي أن أقول بضع كلمات عن مواطننا. لقد كان السيد سوبول متطوعا كرس نفسه منذ أمد بعيد للقضايا الإنسانية. وكان يشارك في تقديم المساعدات للناس – ليس في غزة وحدها، ولكن أيضا في أجزاء أخرى من العالم، بما في ذلك تركيا والمغرب وأوكرانيا. واسمحوا لي أن أعرب من هذه القاعة عن خالص تعازينا لأسرة وأصدقاء السيد سوبول. ونتقدم بتلك التعازي إلى أسر وأحباء جميع العاملين الآخرين في المجال الإنساني الذين فقدوا أرواحهم في هذا الحادث المروع. فلترقد أرواحهم بسلام.

إن تفاصيل الهجوم التي كشفت عنها وسائل الإعلام مقلقة للغاية. فقد وقع الهجوم على طريق يُستخدم لنقل المساعدات عبر غزة، والذي كان من المفترض أن يكون منطقة تم إخراجها من ساحة النزاع. وعلى الرغم من إخطار الجيش الإسرائيلي بعملية النقل، فإن جيش الدفاع الإسرائيلي ضرب القافلة ثلاث مرات.

وفي 7 تشرين الأول/أكتوبر، أعربت بولندا عن صدمتها إزاء الهجمات الوحشية التي شنتها حماس. وأدانت السلطات البولندية، على جميع المستويات، تلك الهجمات بأشد العبارات الممكنة. ولا يزال موقفنا بلا تغيير. إننا نعتبر استخدام المدنيين الأبرياء كدروع بشرية أمرا مثيرا للاشمئزاز بشكل خاص، وقد طالبنا باستمرار بإطلاق سراح

جميع الرهائن من دون أي شروط مسبقة. وأكدنا باستمرار أن لإسرائيل – شأنها شأن أي دولة أخرى – الحق في الدفاع عن نفسها.

ومع ذلك، نشدد على أن الحق في الدفاع عن النفس يجب أن يُمارس في امتثال كامل للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. ولذلك، يجب ألا يؤدي الدفاع عن النفس إلى معاناة المدنيين الأبرياء، ولا إلى موت من يأتون لمساعدتهم. ولهذا السبب، ومنذ بداية تصعيد النزاع بعد 7 تشرين الأول/أكتوبر، أكدت بولندا من جديد حتمية تلبية الاحتياجات الإنسانية للسكان المدنيين الذين يعانون في غزة.

وتنشط بولندا، منذ عقود في مشاريع المساعدات الإنسانية والإنمائية في الشرق الأوسط، مع التركيز بشكل خاص على فلسطين ولبنان. ولكن من المهم التشديد على أنه لا يمكن تقديم المعونة الإنسانية من دون توفير إمكانية الوصول الآمن وظروف عمل آمنة للوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الدولية. ويجب حماية العاملين في المجال الإنساني في جميع الأوقات، بما يتماشى مع القانون الدولي. وبدلا من ذلك، فإن موظفي المنظمات الإنسانية في غزة معرضون لخطر دائم وغير قادرين على أداء عملهم.

إننا نشيد اليوم ببطولة داميان سوبول والتزامه بمساعدة المتألمين والمحتاجين. كما نشيد بجميع الموظفين والمتطوعين الآخرين في بعثات المعونة الإنسانية الذين ضحوا بحياتهم. ويجب التقيد بالقانون الدولي، حتى في أوقات النزاع. ويجب احترام القرارات التي اتخذها مجلس الأمن بشأن الحالة الإنسانية في غزة. وهذه قيم وقواعد مشتركة. وفي هذا السياق، ندعو إسرائيل إلى إجراء تحقيق سريع وكامل وشفاف ومحاسبة المسؤولين عما حدث بصورة كاملة.

في الختام، تؤكد بولندا من جديد التزامها الثابت بالسلام والاستقرار في الشرق الأوسط. ونؤيد بشدة التنسيق القوي لجميع الجهود الرامية إلى استعادة الهدوء في المنطقة. وقد أصبح منع التداعيات الإقليمية واستعادة الهدوء في الشرق الأوسط أكثر إلحاحا من أي وقت مضى. ونعتقد أنه ينبغي لمجتمع الأمم المتحدة أن يكون قادرا على بلورة موقف مشترك بشأن هذه المسألة البالغة الأهمية. وإلا، فإن تصعيد النزاع واتساع نطاقه قد تكون لهما عواقب مدمرة وطويلة الأمد نود جميعا تجنبها.

رُفعت الجلسة الساعة 12/40.